وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

الموضوع:

تداعيات BREXIT على فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لدول الاتحاد الأوروبي

– دراسة تطبيقية–

إعداد الطلبة:
- بسمة جعوط
- كلتوم ذويبي

تحت إشراف الأستاذ:
- وليد العايب

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر وعرفان

الحمد لله الذي به تتم الصالحات، وبفضله وحده تتحقق جلائل المهمات، وعليه وحده الاتكال في جميع الملمات، وبعد:

انطلاقا من العرفان بالجميل فإنه يسرنا أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذنا ومشرفنا على هذه الأطروحة الدكتور الفاضل **العايب وليد** الذي مدنا من منابع علمه بالكثير ومنح لنا من وقت وجهد،

إلى كل أستاذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعة اقتصاد دولي والأستاذة والعمال القائمين على إدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة برج بوعريريج "جامعة محمد بشير الابراهيمي"

فشكرا لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

إهـــــــداء

أهدي أحرف مذكرتي إلى:

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عونا وعطاءا، حفضكما وأطال الله عمركما

إلى أخي وسندي عبد الحليم

إلى زهراتي أخواتي إيمان وحنان أنتما جوهرتي الثمينة، حماكما الله

إلى صديقة دربي أميرة رعاك الله ووفقك

إلى زملائي و زميلاتي في قسم "اقتصاد دولي" الذين أتمنى لهم كل النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية،

إلى كل "الأساتذة الكرام" الذين أشرفوا على تعليمي، أدعوا الله أن يحفظهم ويطيل عمرهم

جعوط بسمة

إهـــــداء

إلى أغلى ما أملك والدي الحبيبين حفظهما الله

إلى أعز شخص على قلبي زوجي الذي جعل من الحياة جميلة في عيني

ولا أنسى بالذكر الخاص ابني الذي تعب وسهر معي لإكمال مذكرتي

أهدي لهم ثمرة الجهد هذه

ذويبي كلتوم

فهرس المحتويات

فهـــــــرس المحتويـــــات

العنـــــــوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	**V**
قائمة الجداول	**IX**
قائمة الأشكال	**X**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي	
المبحث الأول: السياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي	**05**
المطلب الأول: ماهية السياسات الاقتصادية	**06**
أولا: مفهوم السياسة الاقتصادية	**06**
ثانيا: مفهوم السياسة المالية	**06**
ثالثا: مفهوم السياسة النقدية	**06**
رابعا: أهمية السياسة الاقتصادية	**07**
خامسا: أدوات السياسة الاقتصادية	**07**
سادسا: أهداف السياسة الاقتصادية	**08**
المطلب الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي	**09**
أولا: تعريف التكامل الاقتصادي	**10**
ثانيا: نشأة التكامل الاقتصادي	**10**
ثالثا: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم الأخرى	**12**
المبحث الثاني: فعاليات تنسيق السياسات الاقتصادية في ظل أشكال التكامل الاقتصادي	**12**
المطلب الأول: درجات التكامل الاقتصادي	**15**
أولا: ترتيبات التجارة التفضيلية	**15**

ثانيا: منطقة التجارة الحرة	**15**
ثالثا: الاتحاد الجمركي	**16**
رابعا: السوق المشتركة	**17**
المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي من الوحدة الاقتصادية إلى الاتحاد الاقتصادي التام	**17**
أولا: الوحدة الاقتصادية	**18**
ثانيا: الاتحاد الاقتصادي	**18**
ثالثا: الاتحاد الاقتصادي التام	**19**
خلاصة الفصل	**19**
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمدى فاعلية تنسيق السياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي	
تمهيد	**22**
المبحث الأول: السياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي	**24**
المطلب الأول: مفهوم الاتحاد الأوروبي	**25**
أولا: تعريف الاتحاد الأوروبي	**25**
ثانيا: نشأة ومراحل تطور الاتحاد الأوروبي	**25**
المطلب الثاني: التنظيم المؤسساتي للاتحاد الأوروبي	**26**
أولا: مجلس الاتحاد الأوروبي	**28**
ثانيا: المفوضية الأوروبية	**28**
ثالثا: البرلمان الأوروبي	**28**
المطلب الثالث: تنسيق السياسات الاقتصادية في ظل الاتحاد الأوروبي	**29**
أولا: السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي	**30**
ثانيا: سياسة الموازنة وميثاق الاستقرار والنمو للاتحاد الأوروبي	**30**
ثالثا: السياسة التجارية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي	**32**
المبحث الثاني: انعكاسات BREXIT على المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي	**35**
المطلب الأول: التاريخ البريطاني في ظل التكامل الأوروبي	**37**
أولا: بريطانيا وتاريخها الحافل ضمن الاتحاد الأوروبي	**37**

ثانيا: مسار BREXIT	**37**
ثالثا: أبرز ما جاء في عقد اتفاق BREXIT	**39**
رابعا: الأسباب المعلنة للخروج البريطاني من الاتحاد الاوروبي	**39**
المطلب الثاني: تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على العملات	**41**
المطلب الثالث: تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على التجارة الخارجية	**43**
أولا: تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد البريطاني	**45**
ثانيا: تأثير بريطانيا على اقتصاد الاتحاد الأوروبي	**52**
المطلب الرابع: تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاستثمار الأجنبي المباشر	**52**
أولا: صافي التدفقات الخارجة والداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر	**53**
ثانيا: الأسهم الاستثمارية	**53**
خلاصة الفصل	**56**
الخاتمة	**58**
قائمة المراجع	**60**
الملخص	

قائمة الجداول والأشكال

قـــائمة الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مراحل ونماذج التكتلات الاقتصادية	**20**
02	اجراءات تشغيل النظام الأوروبي للبنوك المركزية الخاصة بعمليات السوق المفتوحة	**31**
03	وضعية المؤشرات المالية لدول الاتحاد مقارنة مع معايير التنسيق سنة 2017	**33**
04	الصادرات والواردات من السلع والخدمات للاتحاد الأوروبي (2014-2020)	**50**

قـــــائمة الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مسار بريطانيا والاتحاد الأوروبي	**38**
02	تسعيرة الجنيه الاسترليني مقابل كل من اليورو والدولار قبل وبعد الاستفتاء (2016-2020)	**44**
03	الصادرات البريطانية (2011-2020)	**46**
04	صادرات بريطانيا من الخدمات لكل من الاتحاد الأوروبي وخارج الاتحاد الأوروبي (2011-2020)	**47**
05	واردات بريطانيا من السلع الآتية من الاتحاد الأوروبي وخارج الاتحاد الأوروبي (2011-2020)	**48**
06	واردات بريطانيا من الخدمات لكل من الاتحاد الأوروبي وخارج الاتحاد الأوروبي (2011-2020)	**49**
07	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة والداخلة (ميزان المدفوعات، مليار دولار أمريكي) خلال الفترة (2015-2020)	**52**
08	الأسهم الاستثمارية للاتحاد الأوروبي في نهاية سنة 2019	**53**
09	حصة الاستثمار الأجنبي المباشر التي يحتفظ بها الاتحاد الأوروبي في بقية العالم نهاية سنة 2019	**54**

مقدمة

مقدمة عامة:

شهدت بداية القرن العشرين وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية بروز ونمو ظاهرة جديدة على مستوى العلاقات الاقتصادية فوق الوطنية، اندفعت نحوها دول العالم المتقدمة والنامية بإنشائها أو الانضمام إليها وخاصة في العقد الأخير من القرن الماضي، وقد ارتبط هذا التنامي بتسارع خطى العولمة وما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية وتحرير حركة رؤوس الأموال الدولية سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حتى أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المعولم أصطلح على تسميتها بظاهرة التكامل الاقتصادي .

هذه التكتلات الاقتصادية أخذت في البروز بشكل كبير في العقد الأخير من القرن الماضي(القرن العشرين)، ففي آسيا تم إنشاء تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول والذي عرف باسم رابطة جنوب شرق آسيا(ASEAN) سنة 1992م، كما تم تأسيس تجمع آسيا والباسيفيك(APEC) سنة 1989م والذي يضم دول من عدة قارات. كما تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) سنة 1994م، أما على المستوى الأوروبي فقد تجسد التكامل الاقتصادي بإنشاء الاتحاد الأوروبي بشكله الحديث والذي يضم في عضويته دول ذات مستويات اقتصادية مختلفة وثقافات ولغات متباينة .

ويشكل تنسيق السياسات الاقتصادية للدول المكونة للتكامل الاقتصادي خاصة السياسات المالية والنقدية أحد الدعائم الرئيسية لنجاح تفعيل مفهوم هذا الاخير في تحرير المبادلات التجارية وتحفيز التنمية الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، فبقدر ما يكون التنسيق محكما بقدر ما تكون الانعكاسات إيجابية على اقتصاديات الدول الأعضاء فيه.

لكن رغم الامتيازات الكبيرة والمتعددة الموجودة في الانضمام إلى تكتل اقتصادي، ما إلا أن بريطانيا والتي كانت عضو أساسي في الاتحاد الأوروبي اختارت الانسحاب من هذا التكامل الاقتصادي الأوروبي وانتهاج مبدأ اللاعضوية فيه رغم اقتران دام لأكثر من 47 سنة في ظل هذا التكتل، هذا الانسحاب المفاجئ والمدروس أثر على كيان التكامل الأوروبي خاصة وعلى الاقتصاد العالمي عامة كما أثر على الاقتصادي البريطاني

من هنا يمكننا تسليط الضوء على إشكالية الدراسة والتي صيغت بالشكل التالي :

❖ **ما مدى تأثير خروج بريطانيا على فعالية السياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي؟**

1) الأسئلة الفرعية:

- ما هي أسباب الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي؟
- كيف أثر البريكسيت على تناسق السياسات الاقتصادية في الاتحاد الاوروبي؟
- هل تأثرت أسواق الصرف، التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي بالبريكسيت ؟

2) فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات الآتية:

- من بين الأسباب المعلنة للانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي وجود خلافات سياسية واقتصادية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي؛
- أثر البريكسيت على تنسيق السياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي؛
- تأثرت أسواق الصرف والتجارة الخارجية وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة سلبية جراء البركسيت.

3) أسباب اختيار الموضوع:

يوجد العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار البحث في هذا الموضوع نذكر منها:

- الميول نحو دراسة الاتحاد الأوروبي بسبب التطرق سابقا له في المشوار الدراسي وبالتالي وجود مكتسبات قبلية عنه؛
- صلة الموضوع باختصاص الدراسة (اقتصاد دولي)؛
- الاهتمام العالمي المتزايد بالتكاملات الاقتصادية و خاصة الفاعلة منها؛
- الفضول لمعرفة أثر البريكسيت على الاتحاد الأوروبي وأخذ نظرة عن مستقبل التكتل الاقتصادي الأوروبي بعد الانسحاب البريطاني منه؛
- باعتباره من أهم المواضيع الحديثة والراهنة وزيادة الاهتمام به من طرف الدول.

4) أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التغيرات الحاصلة في مجموعة مختارة من المتغيرات الاقتصادية والتي تأثرت بصفة مباشرة من البريكسيت.

5) أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة لهذا الموضوع بسبب مكانة الاتحاد الأوروبي في الساحة الاقتصادية الدولية وكذلك الاقليمية وبالتالي انسحاب بريطانيا منه سيزعزع استقرار هذا التكتل ويؤثر عليه في متغيرات عدة سيتم التطرق اليها ضمن طيات الورقة البحثية.

6) منهج الدراسة:

فيما يخص الجانب النظري اعتمدنا على المنهج الوصفي لأنه يلائم هذا النوع من الدراسات، وذلك من خلال وصف الظواهر الاقتصادية كمفهوم التكامل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية بالإضافة إلي السياسة المالية والنقدية، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لاستعراض نشأة التكامل الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي لدراسة انعكاسات البريكسيت على السياسات الاقتصادية الأوروبية وكـــذلك على المتغيـــرات الاقتصاديـــة الأخرى (سوق الصرف، التجـــارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر)، وأيضا المنهج التاريخي في نشأة ومراحل تطور الاتحاد الأوروبي.

7) حدود الدراسة:

- الحدود الجغرافية لهذه الدراسة تمثلت في دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛
- الحدود الزمنية لهذه الدراسة تمثلت في الفترة من 2011 إلى غاية سنة 2020.

8) الدراسات السابقة:

- دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، الدكتورة نسيمة طويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقديم المفاهيم لظاهرة التكامل الاقتصادي وتوضيح أهم التفسيرات النظرية التي ساهمت في تفعيلها على المستوى الدولي؛

- دراسة دور الاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمات الاقتصادية الأوروبية، طويل حدة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

تهدف هذه الدراسة على إلقاء الضوء على ماهية الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ودوره الكبير لتجاوز الأزمات الاقتصادية من خلال سياساته الاقتصادية؛

- دراسة الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي رؤية استشرافية للعلاقات الاقتصادية البريطانية الأوروبية، تناولت هذه الدراسة التبعات المحتملة لقرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي على العلاقات الاقتصادية بينهما، وأثر الانسحاب البريطاني على كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي، كما تطرقت إلى السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بعد البريكسيت؛

- دراسة Trade and investment core ststistics book، تناولت هذه الدراسة آخر الاحصائيات للاقتصاد البريطاني من استيراد وتصدير للسلع والخدمات وذلك من خلال منحنيات بيانية ممتدة من سنة 2011 إلى غاية 2020، كما بينت هذه الدراسة الأثر الذي سببه البريكسيت على الميزان التجاري البريطاني؛

9) هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى فصلين كما يلي:

- **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى الجانب النظري والذي تم تقسيمه بدوره الى مبحثين، **المبحث الأول** يحتوي على تعريفات للسياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي، أما **المبحث الثاني** يتطرق إلى فعالية السياسات الاقتصادية في ظل التكامل الاقتصادي؛
- **الفصل الثاني:** تم التطرق فيه إلى الجانب التطبيقي للموضوع يحتوي كذلك على مبحثين، **المبحث الأول** يتحدث عن السياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الأوروبي، أما بالنسبة **للمبحث الثاني** فيتطرق إلى انعكاسات البريكسيت على المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي

تمهيد:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي برز مصطلح جديد إلى السطح وأخذ العالم إلى مستوى آخر من التطور عرف بالتكاملات الاقتصادية أو التكتلات، فقد تسابقت الدول إلى انتهاج هذه الظاهرة الجديدة حيث تقوم مجموعة من الدول لها تقارب اقتصادي واجتماعي وكذا ثقافي إلى انشاء تكامل فيما بينها منتهجة بذلك سياسات اقتصادية موحدة في تعاملاتها مع العالم الخارجي سواء فيما يخص التجارة الخارجية أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو تدفقات رؤوس الاموال.

الغاية من هذه التكاملات الاقتصادية هي نقل الاقتصاد من مفهومه الوطني والاقليمي إلى مفهوم عالمي يتشارك فيه جميع المؤثرين الاقتصاديين من دول متقدمة ودول نامية، بالإضافة إلى الهيئات الدولية الاقتصادية كمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات يتم توحيد السياسات الاقتصادية المختلفة في ظل سياسة واحدة تخضع لمفهوم العولمة وتطبق فيها مبادئ منظمة التجارة العالمية.

سنتطرق في ثنايا هذا الفصل إلى ضبط مفهوم كل من السياسة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي بالإضافة إلى التعرف على فعالية السياسة الاقتصادية في ظل التكامل الاقتصادي.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

يعتبر التكامل الاقتصادي المرآة العـاكسة لنجاعة توحيد السياسـات الاقتصادية بين دولتين أو أكثر، ومن أجل أن تكون هذه الأخيرة لها أثر ايجابي على اقتصاد التكتل وجب أن تكون الدول الطامحة في التكامل متقاربة اقتصاديا واجتماعيا وكذلك فكريا حتى لا يتعرض هذا التكامل الاقتصادي إلى صدمات في المستقبل.

ومن أجل إبراز مفهوم كل من السياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي قررنا التطرق إليهما من خلال المبحث الأول للفصل الأول.

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

تعددت تعاريف السياسة الاقتصادية بتعدد الفقهاء والعلماء الاقتصاديين، ومن أجل إبراز مفهومها تم التطرق إلى التعريفين الآتيين:

أولا: مفهوم السياسة الاقتصادية

- يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف. (مسعود د.، 2005-2006).

السياسة الاقتصادية ما هي إلا مجموعة الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة عن طريق صانعي القرار الاقتصادي حيث تهدف هذه السياسة الى تحقيق أهداف الدولة التي هي عبارة عن تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأفراد بشكل فعال وبطريقة ممنهجة. (من اعداد الطالبتين)

ثانيا: مفهوم السياسة المالية

- السياسة المالية هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة، وهي مجموعة من الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة. (مسعود، 2005_2006)
- مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. (شريف)

يمكننا بلورة هذه التعريفات في تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتبانها الدولة سواء لإدارة نفقاتها العامة أو ايراداتها بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي لبلوغ هدفها، وتكون هذه الاجراءات المالية خلال فترة زمنية معينة.

ثالثا: مفهوم السياسة النقدية

- مجموعة الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولا للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف؛ (مسعود، 2005_2006).
- عبارة عن مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم والنشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية في فترة زمنية معينة. (شريف)

نستنتج في الأخير بأن السياسة النقدية هي الإجراءات النقدية التي تقوم بها السلطة المعنية والتي تتمثل في البنك المركزي لكل بلد من أجل حصر النقد المتداول في اقتصاد الدولة وكذا المحافظة على استقرار أسعار الصرف بالإضافة إلى أهداف أخرى خلال فترة زمنية محددة.(من اعداد الطالبتين)

رابعا: أهمية السياسة الاقتصادية

بما أن السياسة الاقتصادية هي تركيب من السياسة المالية والسياسة النقدية سنتطرق في هذا الجزء إلى تحديد أهمية كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية، نذكرها كالآتي:

1) أهمية السياسة النقدية: (كروي و بوصبيعة، 2016 _2017)

- تنظيم كمية النقود في المجتمع أو ما يعبر عنه بوسائل الدفع المتاحة؛
- القضاء على عدم استقرار المستوى العام للأسعار، لتوفير مناخ ملائم للنشاط الاقتصادي؛
- حل الأزمات الاقتصادية؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2) أهمية السياسة المالية: (https://wikiwic.com/، 2021)

- للسياسة المالية أثر في الازدهار الاقتصادي بسبب مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحاول الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للبلاد؛
- تساهم في الحد من التضخم؛

- تساعد على تنمية اقتصاد الدول؛
- تحقق الانضباط المالي بالدولة عبر مجموعة معايير عملية تضبط التصرفات المالية؛

خامسا: أدوات السياسة الاقتصادية

سنوضح في هذه الجزئية أدوات كل من السياسة النقدية والسياسة المالية باعتبار أنهما المركبان الأساسيان في السياسة الاقتصادية وبالتالي:

- **أدوات السياسة النقدية:** لغرض تحقيق الاهداف المسطرة سواء منها الطويلة أو قصيرة المدى فإن الدولة متمثلة بالبنك المركزي يعتمد إلى استخدام مجموعة من أدوات السياسة النقدية للتأثير والسيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الإئتمان الممنوح، وتتمثل هذه الادوات فيما يلي: (كروي و بوصبيعة، 2016 _2017، صفحة 19).
- **سعر إعادة الخصم:** وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل منحها القروض، أو لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على احتياطات أكبر تساعدها على زيادة حجم القروض، حيث في حالة الركود والكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم وهذا يؤدي إلى تحفيز البنوك التجارية على الاقتراض وبالتالي زيادة منح القروض خاصة للمستثمرين، أما في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم على البنوك التجارية وبالتالي تقل رغبة هذه البنوك في الاقتراض، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الطلب على النقود في الاقتصاد مما يساعد في معالجة التضخم؛
- **عمليات السوق المفتوحة:** وهي عبارة عن عملية شراء وبيع الأوراق المالية المستثمرة في السوق المالية، وأذونات الخزينة والسندات والأوراق التجارية في السوق النقدية، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع هذه الأوراق للحصول على قيمتهـــا، مما يـــؤدي إلى نقص كمية النقد المتداول، فتنخفض سيولة المصارف التجارية، أما في حالة الكساد فإن البنك المركزي يقوم بشراء الأوراق المالية فيزيد حجم الودائع النقدية لدى المصارف التجارية وتزداد قدرتها على مضاعفة عرض النقود؛
- **نسبة الاحتياطي القانوني:** هو نسبة من ودائع العملاء الذي يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية في بداية تأسيسيها حيث لابد على كل بنك تجاري ومنذ البداية أن يودع نسبة معينة من رأسماله في حساب جاري لدى البنك المركزي وبنسبة معينة يحددها القانون، وهذه النسبة ليست ثابتة وإنما تتغير حسب السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي، حيث يلجأ البنك المركزي في بعض الحالات إلى فرض نسبة احتياطي عالية وبذلك يحد من قدرة البنوك التجارية عمى منح الائتمان

وبذلك يقل عرض النقود، أما في حالة توسيع الائتمان وزيادة العرض النقدي فإنها تقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي .

1) أدوات السياسة المالية: هناك خمس أدوات رئيسية وهي كالآتي: (https://wikiwic.com/، 2021)

- **الميزانية:** وتنقسم إلى ميزانية سنوية وميزانية دورية:
  - **الميزانية السنوية:** توضع من أجل خلق توازن نفقات الدولة وايراداتها خلال سنة؛
  - **الميزانية الدورية:** تعبر عن استخدامات الفائض من ايرادات الميزانية اثناء مرحلة الازدهار في الدين العام.
- **السياسة الضريبية:** محاولات الحكومة من سد الفجوة التضخمية عندما يتعرض اقتصادها إلى التضخم في الهيكل الضريبي الذي تتبعه؛
- **الانفاق العام:** في حال ما كان هناك اتفاق مفرط سيحصل معه ضغط تضخمي وبالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي بشكل غير طبيعي، يتم التخلص من هذا الخطر عن طريق خفض النفاق الحكومي؛
- **الأشغال العامة:** تعبر عن القوة الشرائية للأفراد وكيفية تحفيز المواطنين على النشاط الاستهلاكي من أجل توفير حوافز لنمو الصناعات وخلق أصول رأسمالية مفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛
- **الدين العام:** يعبر عن نظام الاقتراض الذي تنتهجه الدولة من أجل تجاوز فترة الكساد وفترة الأزمات.

سادسا: أهداف السياسة الاقتصادية. (كريم، 2001-2014، صفحة 23)

إن أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جملة متغيرات يسعى صناع القرار لاستهدافها حيث تتميز بالتنوع سواء باختلاف النظام الاقتصادي التي يسير وفقه النشاط الاقتصادي أو باختلاف الأفق الزمني لهذه الأهداف، ورغم هذه الاختلافات والتعددات في أهداف السياسة الاقتصادية فإنها على العموم تشترك في توليفة من المتغيرات الرئيسية التي تعكس تطور الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدولة بشكل حقيقي.

- **تحقيق النمو الاقتصادي:** يعتبر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي لأغلب السياسات الاقتصادية للدول وذلك انطلاقا من أنه يعبر عن تطور المقدرة الإنتاجية في الاقتصاد، حيث أنه يعتبر المؤشر الأكثر دلالة على مدى فعالية السياسة الاقتصادية خصوصا إذا ما تمت مقارنته مع معدل النمو الممكن وبالتالي توضيح ما حققه الاقتصاد المحلي مقارنة ما مع يتوفر عليه من موارد؛

– **ارتفاع حجم العمالة:** تعتبر البطالة من أهم الظواهر المهددة للتطور الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في أي دولة، وذلك يدفع إلى ضرورة أن تستهدف السياسة الاقتصادية بشكل رئيسي الحد من معدلات البطالة في المجتمع، خصوصا وأن زيادة حجم العمالة يعمل من جهة في الجانب الاقتصادي على تدعيم المقدرة الإنتاجية وتعظيم معدلات النمو الاقتصادي، كما يعمل من جهة أخرى في الجانب الاجتماعي على الحد من التفاوت في حجم الدخول وبالتالي تدعيم الاستقرار الاجتماعي؛

– **استقرار المستوى العام للأسعار:** اتفق الاقتصاديون وصناع القرار بأن التضخم يعتبر ظاهرة غير مرغوب فيها للسير الحسن للنشاط الاقتصادي بسبب ما يترتب عنه من تكاليف اقتصادية واجتماعية، حيث أنه يساهم إذا كان غير متوقع في الحد من الادخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي لما يتسبب فيه من حالة اللايقين حول مستقبل تطورات الأسعار وتزايد الرغبة للاحتفاظ بالنقود بدل ادخارها، كما أنه يساهم إذا كان متوقعا في الحد من السيولة والتأثير سلبا على آلية السعر ومن ثم خفض الكفاءة الاقتصادية، وهذا ما يدفع البنوك المركزية إلى ضبط الجانب النقدي بما يضمن إبقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة.

في نهاية هذا المطلب يمكن القول بان السياسة الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي تعتمدها الدولة من أجل الوصول الى أهداف مسطرة مسبقا خاصة وإن كانت هذه الأهداف ضمن تكتل اقتصادي وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي

أصبح التكـــامل الاقتصادي بعد الحرب العـــالمية الثانية سمة هامة تميز النظـــام الاقتصادي العالمي، حيث اتجهت العديد من الدول نحو إقامة تكاملات كبرى، وقد شهدت الساحة الاقتصادية العالمية نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي. إن ظهـــور مصطلح التكـــامل الاقتصادي على المستوى الدولي أثار العديد من التساؤلات، ولفهم هذه الظاهرة التي أعطت دفعة قوية لتلاحم العديد من الأقطار كان لابد علينا التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به.

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي

تتعدد تعاريف التكامل الاقتصادي وتختلف من اقتصادي لآخر، وذلك لاتساع مفهوم التكامل وارتباطه بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات الأخرى القريبة منه، سنحاول تقديم مفهوم التكامل.

1)لغـــة:

أ- تكامل الشيء: كمل تدريجيا، في الاقتصاد: هو الجمع بين صناعات مختلفة يكمل بعضها بعض الآخر. (المعجم:الرائد، 2010، صفحة 01)

ب- اتّفاق بين دولتين أو أكثر يسمح بحريّة حركة رأس المال والعَمالة وجميع السلع والخدمات بينهما. كما يشمل تنسيق وتوحيد السياسات الاجتماعية والضريبية والنقدية. (المعجم:مالية، 2010، صفحة 01)

فالتكامل ترجمة لكلمة Intégration اللاتينية الأصل، ومن الناحية اللغوية تشير مفردة "تكامل" في السياق العام إلى: "قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، بمعنى الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها، تتصرف فيها كما لو كانت كيانا واحدا أي كدولة واحدة، ويحدث عادة لدول ضمن إقليم جغرافي معين"، ولذلك يطلق عليه "تكامل إقليمي". (الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، 2000، صفحة 01)

2)اصطلاحا:

من الجانب الاصطلاحي يعرف التكامل الاقتصادي على أنه: "عملية إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة والمتنافسة، حيث لا تقتصر عملية التكامل الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية المتكاملة فقط بل تشمل كذلك القطاعات الاقتصادية المتنافسة". (الطيب، 2004، صفحة 02)

ويمكن تلخيص بعض المفاهيم التي أوردها بعض الاقتصاديين فيما يلي:

- عرف **جان تينبرجين (J.Tinbergen)** التكامل الاقتصادي بأنه:" عملية تحوي جانبين "جانب سلبي" يقتضي إزالة التمييز وكافة الإجراءات التقييدية -إزالة التعريفات الجمركية وأنظمة الحصص- وزيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية و"جانب إيجابي" يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الإجبار". (lipsey, 1998, p. 05)
- ويعرف **بيلا بلاسا (Bela Blassa)** التكامل على أنه: "عملية وحالة في آن واحد، فهو عملية لأنه ينطوي على التدابير والاجراءات والوسائل التي تستخدم في انجاز العملية التكاملية، كإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى مجموعة الدول المختلفة، وهو حالة لأنه يعمل على إلغاء أمور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف، وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وانسجام. (blassa, 1961, p. 01)

- ويرى الاقتصادي **ماخلوب** أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل. (حاتم، 2003، صفحة 31)
- بينما الاقتصادي **هوفمان** يقول بأن قيام تكامل اقتصادي لابد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية.(Forowicz, 1995, p. 265)

إذن من خلال ما سبق ذكره، يمكن صياغة تعريف للتكامل الاقتصادي وهو القول أن التكامل الاقتصادي هو العملية التكاملية التي بموجبها يتم إزالة كافة القيود التي تواجهها حركة التجارة بين دولتين أو أكثر والتي تترأسها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين دول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، إضافة إلى تنسيق وخلق التجانس بين مختلف السياسات الاقتصادية لتصبح هاته الدول تكتلا واحدا.

ثانيا: نشأة التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي شكل من أشكال التنمية الاقتصادية وطريقة لتحقيق للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، فإن بداية كلمة تكامل Intégration كلمة ذات أصل لاتيني وبدأ استعمالها في سنة 1920 وهي تعني تجميع الأشياء أي أنها عملية تطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التي تؤثر على سيادة الدولة. (محمد، 2017-2018، صفحة 03)

ومصطلح التكامل الاقتصادي ظهرة أول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع الاقتصادي "فينر" (Viner) سنة 1950، والذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي، والتي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي. (المخادمي، 2009، صفحة 24)

كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من ثمانينات القرن الماضي لتربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية والمواد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية، وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية. (العربي، 2013-2014، صفحة 09)

ثالثا: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم الأخرى

نذكر أهم المفاهيم المرتبطة بالتكامل الاقتصادي، تتمثل في (نسيمة، 2018، صفحة 99،100):

1) الشراكة:

هي عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي، بل الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة كما تعتبر وسيلة لتقريب الأطراف من اجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي؛

2) التعاون:

ويعني تبادل المساعدة ولا يهدف المخلق مؤسسات دائمة، إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة يتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة فالتعاون عبارة عن سياسات وفاق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت؛

3) الاعتماد المتبادل:

ويمثل مجموعة من التفاعلات فيما بين دول وذلك على مستوى عال له ديناميكية ذاتية في مجالات التبادل، من خلال هذه التفاعلات فإن الدول ترتبط فيما بينها بعملية مستمرة للموائمة الحساسة لتصرفات كل واحدة مقيدة في ذلك بالسلوك الاجتماعي والسياسي وكذا الثقافية لسكانها كما أن ما يميز مضمون الاعتماد المتبادل هو قضية الأهداف المشتركة، كما أنه يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية؛

4) التنسيق:

وهو عبارة عن محاولة تضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول في مجالات معينة وذلك عن طرق الاتصالات والمشاورات والمفاوضات والاتفاقيات بين الدول داخل جهاز دولي أو جهوي لتحقيق أهداف هذه لدول والتنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز سابق على عملية التنسيق على عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة، كذلك قد يكون في غالب الأحيان طابع مؤقت وليس مستمر عكس التكامل؛

5) التحالف:

إن الدوافع لقيام التحالف هو وجود خطر داخلي أو خارجي يهدد وحدات التحالف عكس التكامل التحالف لا يهدف إلى تحقيق بناء مؤسساتي دائم مستمر أضف إلى ذلك التحالف يزول أسباب قيامه ولكن التكامل يتسم بالاستمرارية في تحقيق أهدافه وهدفه الوحدة السياسية؛

6) الجهوية:

وهو عبارة عن مصطلح يرتبط برقعة جغرافية محددة ويمكن أن تبرز الجهوية داخل الأجهزة الموجودة حاليا سواء كانت دولية أو جهوية (منظمة للأمم المتحدة، منظمة الوحدة الإفريقية)، وهي عبارة عن وسيلة بمقتضاها يمكن للدول التي لها مصالح مشتركة ذات طابع جهوي أن تعمل مجتمعة للوصول إلى هدف معين.

المبحث الثاني: فعاليات تنسيق السياسات الاقتصادية في ظل أشكال التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا أو مستويات عديدة، تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر أو من مستوى إلى آخر، وصولا إلى الاندماج الاقتصادي، أي أن أشكال التكامل الاقتصادي تتراوح من التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة على إلغائها نهائيا وإدماج اقتصاداتها في وحدة اقتصادية واحدة وذلك بتنسيق وانسجام سياساتها الاقتصادية وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل.

وبالتالي تطرقنا في هذا المبحث إلى أشكال التكامل الاقتصادي التي تعبر عن مراحل من خلال مطلبين، المطلب الأول تناولنا فيه درجات التكامل الاقتصادي من الترتيبات التجارة التفضيلية إلى الاتحاد الجمركي، ويتضمن المطلب الثاني تكملة لأشكال التكامل الاقتصادي

المطلب الأول: درجات التكامل الاقتصادي

توجد عدة صور وأشكال لتحقيق التكامل الاقتصادي حيث لا يوجد شكل واحد يمكن الاعتماد عليه، وفيما يلي نحاول إعطاء أهم درجات التكامل الاقتصادي والمتمثلة في:

أولا: ترتيبات التجارة التفضيلية (Preferential Trade Agreements (PTA:

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في التكامل وتسمى أيضا بمنطقة التفضيل الجمركي، حيث يتم منح بعض المزايا في صورة تخفيض محدود للرسوم الجمركية، مع الاحتفاظ بالعديد من القيود على التعامل مع الأعضاء. (عتيقة، 1996، صفحة 96)، أو يتم إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم (عابد، التجارة الدولية، 1999، صفحة 256). ويقصد بهذا النظام بمجموعة الإجراءات التي تتخذها دول معينة للتخفيف من القيود المعرقلة لحركة وانسياب السلع فيما بينها، بمعنى تبادل المعاملة التفضيلية فيما بين تلك الدول فتعطى كل من هذه الدول الأطراف الأخرى مزايا جمركية إما في شكل تخفيض في التعريفة الجمركية أو تخفيف في القيود التجارية الأخرى ومن الأمثلة الخاصة بنظام التفضيل هو ما اتفقت عليه دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (O.E.E.C) سنة 1948 على إلغاء نظام الحصص الذي كانت تخضع له مبادلاتهم التجارية. (الغندور، 1970، صفحة 09)

وبخصوص هذه المرحلة يمكن حصر الخصائص التي تميزها فيما يلي: (عفيفي، 1991، صفحة 287)

- تعني هذه الصورة التكاملية بتخفيض القيود الجمركية وغيرها دون إلغائها، فهي بهذا تعد نوعا من المعاملات التفضيلية الجمركية التي ترمي غلى زيادة التبادل التجاري بين دولتين او أكثر؛

- تنصب هذه الصورة من صور التكامل على الناحية التجارية المتعلقة بتبادل السلع العينية فقط ولا تمتد لتشمل الجانب النقدي؛
- تحتفظ الدول الأعضاء في المنطقة بسياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة (Free Trade Areas):

في هذه المرحلة يتم تحرير التجارة من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في التكامل، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقـــة. كما أن انتقال السلع والخدمـــات داخل المنطقة بدون قيود، وهو ما سيؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ويدفع عجلة التنمية، ويدعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء. (عمر، 1998، صفحة 29)

وأفضل مثال على هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي جمعية التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) سنة 1960، واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) والتي شكلت عام 1993 من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. (شرار، 2015، صفحة 387)

ومن خلال هذا المفهوم يمكن تحديد خصائص منطقة التجارة الحرة في ما يلي: (لموشى، 2015-2016، صفحة 12)

- تشتمل منطقة التجارة الحرة على مجموعة من التدابير تلغي كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية، ويستثني من هذا التحرير الكامل خدمات رأس المال. كما توضع ترتيبات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة، والتي تتأثر كثيرا بتحرير التجارة في الأجل القصير؛
- للدول الأعضاء الحرية الكاملة في صياغة سياستها التجارية اتجاه العالم الخارجي.

ويترتب عن إقامة منطقة تجارة حرة آثار وهي: (الإمام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق ، 2000، صفحة 64،63)

- إعادة تقسيم العمل؛
- إحداث تخفيض تام في القيود الجمركية؛
- ارتفاع الدخل الحقيقي للمستهلك؛
- زيادة كفاءة وعدالة النظام الضريبي.

ثالثا: الاتحاد الجمركي Costoms Union

وفي هذه المرحلة تكون الدول الأعضاء قد توصلت إلى إتمام إجراءات منطقة التجارة الحرة، ليضاف إليها الالتزام بتعريفة جمركية موحـدة تطبق على السلع المستـــوردة من العالم الخـارجي. (عبد الحميد، 2003، صفحة 27)، وهو ما يجعل الدول غير الأعضاء لا تستطيع التحايل للتصدير إلى دول الاتحاد من خلال الاتفاق مع الدول الأعضاء الأقل تشددا كما هو الحال في منطقة التجارة الحرة. ويساعد الاتحاد الجمركي على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الداخلة في الاتحاد، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء، حيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في انتاج السلع والخدمات. (ستيت، 2004، صفحة 12)

وقد عرفت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بأن الاتحاد الجمركي هو "استبدال إقليم جمركي واحد بإقليمين جمركيين أو أكثر" (أسامة الفولى، 1998، صفحة 264)، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948. (GAUTHIER, 1992, p. 190)

يشكل الاتحاد الجمركي الدرجة الثالثة التصاعدية في سلم التكامل الاقتصادي ويشمل الاتحاد الجمركي في واقع الأمر على عدد من الإجراءات وهي: (زينب حسين عوض الله، 2003، صفحة 193)

- إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد وهنا يمثل الاتحاد الجمركي المناطق الحرة؛
- إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي يتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين الأعضاء؛
- الامتناع عن عقد أي اتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي.

رابعا: السوق المشتركة Common Market

في هذا الشكل من أشكال التكامل يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وتلتزم كل دولة بسياسة موحدة في مواجهة كل الدول خارج السوق، وهي بذلك تشبه الاتحاد الجمركي، لكن يضاف إلى ذلك حرية حركة عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء (عابد، التجارة الدولية، 1999، صفحة 256) ، وتبدأ مرحلة السوق المشتركة بترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات، وتقليل التحكم والسيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد، ولذلك تعتبر مرحلة السوق المشتركة هي المرحلة الأكثر تقدما عن المراحل السابقة، لذلك أصبحت توصف حديثا بالتكامل العميق Deep integration، كونها تؤدي إلى دمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة

عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمـــار وزيادة كفاءة استخدام عنــاصر الانتاج (الحميد، 2003، صفحة 28)، من شأنه أن يجذب كلا رأس المال والعمالة الماهرة نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم، وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسة كاملة ذات طبيعة فيدرالية. (الرحيم، 2002، صفحة 65)

ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوروبية المشتركة التي أنشأت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة في عام 1964 ولكن فشلت. (لموشى، 2015-2016، صفحة 15)

المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي من الوحدة الاقتصادية إلى الاتحاد الاقتصادي التام.

تتمثل درجات التكامل الاقتصادي فيما يلي:

أولا: الوحدة الاقتصادية Economic Union

يمثل الاتحاد الاقتصادي مرحلة جد متقدمة من التكامل الاقتصادي، كما انها تعتبر أعلى درجة في سلم التكامل الاقتصادي بالقياس إلى الدرجات السابقة، وهي تتشابه مع السوق المشتركة من حيث إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الانتاج داخل المنطقة التكاملية، ولكنها تمتاز عن السوق المشتركة بأنها تتضمن تحقيق التنسيق والانسجام بين السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول الأعضاء فعملية إنشاء وحدة اقتصادية بين مجموعة من الدول في منطقة معينة يترتب عليها تقوية وزيادة الروابط الاقتصادية بين تلك الدول في مجالات الإنتاج والمجالات النقدية والمالية، لدرجة إذابة اقتصاديات تلك الدول في اقتصاد واحد كبير، وفي ظل احتفاظ كل دولة بشؤونها السياسية مستقلة عن الدول الأخرى الأعضاء في الوحدة الاقتصادية، حيث تستعمل الدول أدوات لإدارة سياساتها الاقتصادية من بينها السياسة المالية من الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة وإنفاق حكومي وكذا مختلف الإعانات، بالإضافة إلى السياسة المالية وما تحتويه من مبادئ وأهداف تتبع الدول سياسات نقدية انكماشية أو توسعية بمختلف أدواتها من سندات وأسهم واحتياطي قانوني ومعدل الفائدة وهذا حسب حالة الاقتصاد، هذه السياسات تؤثر على حجم الاستثمارات ومنه زيادة الإنتاج وتقليص نسبة البطالة وهذا لن يأتي إلا بتنسيق السياسات من تثبيت لأسعار الصرف لعملات الدول المتحدة وتحديد حدود لتقلبها، والتجربة الوحيدة في التاريخ المعاصر لإنشاء بين عدد من الدول في صورة وحدة اقتصادية هي تجربة الوحدة الاقتصادية لدول أوروبا الغربية. (عفيفي، 1991، صفحة 293)

ثانيا: الاتحاد النقدي Monetary Union

لقد عرف **ماكلوب F.Machlup** اصطلاح التكامل النقدي على أنه: "مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية، عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية". (F.Machlub, 1977, p. 190)

ويعتبر توحيد العملة خطوة مهمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية، لأن تحرير التجارة غالبا ما يترتب عليه مشاكل خاصة بالمدفوعات، كما أن تحرير انتقال عناصر الإنتاج يخلق احتمالات المبادلة بين عملات مختلفة وتحويل الأجور وعوائد عناصر الإنتاج الأخرى. فقيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر. ومن الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل الاتحاد النقدي الأوروبي حيث اعتمد اليورو ليحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء (لموشى، 2015-2016، صفحة 15) ويعتبر التكامل النقدي شقا رئيسيا من عملية التكامل الاقتصادي بأسرها، وقد اتفق غالبية الاقتصاديين على أن إنشاء عملة مشتركة للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية تحل محل عملاتهم الوطنية هو بمثابة أقرب تعريف للتكامل النقدي. (F.Machlub، 1977، صفحة 20)، ويمكن ملاحظة ارتباط نتيجتين هامتين بعملية الاتحاد النقدي تتعلق ب (وليامسون، 1986، صفحة 43) :

- النتيجة الأولى: ضرورة وجود سلطة نقدية مركزية تكون مسؤولة عن إدارة العملة المشتـــركة الجديدة؛
- النتيجة الثانية: فتتعلق بفكرة الرقابة على الصرف حيث أن فرض قيود على حق التحويل من عملة إلى أخرى لا يمكن أن يتم داخل منطقة موحدة نقديا وبالتالي تختفي كل صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة.

ثالثا: الاتحاد الاقتصادي التام (الاندماج)

وتتحقق في هذه الصورة التكامل أقصى درجات الاندماج بين الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء حتى أنها تصبح مجرد أقاليم جزئية من الإقليم الاقتصادي الكبير. ولذلك يطلق على التكامل الاقتصادي الكامل في بعض الأحيان عبارة الوحدة الاقتصادية، وتعد نشأة السلطة الاقتصادية الاتحادية وتميزها إزاء السلطات الوطنية للدول الأعضاء بمثابة اتمام التكامل الاقتصادي، كما يكون لها الحق في اتخاذ قرارات ملزمة للأعضاء. (مصطفى، 1999، صفحة 143)

وبالتالي تلتزم كل دولة عضو بتقليص سلطاتها وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، وهو ما يعني أن التكامل الاقتصادي التام لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعالية. وتمارس السلطة الاتحادية العليا مظاهر سيادتها، فتضع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاجتماعية للاتحاد ككل، ويكون لها ميزانية واحدة تتداول في أنحاء البلاد والأعضاء وتحل محل العملات الوطنية لهذه البلاد، وهكذا تصبح التجارة المتداولة بين الدول الأعضاء من قبيل التجارة الداخلية والتي كانت تعتبر من ضمن التجارة الخارجية لها، وتختفي كل آثار التمييز بين الاقتصادات الوطنية للدول الأعضاء، ويتحقق في هذه الصورة من صور التكامل الاقتصادي أعلى درجات الاندماج بين الدول الأعضاء، مما يرفع من مستويات النمو ويحقق الرفاهية الاقتصادية للشعوب المتكاملة وهي أسمى أهداف التكامل الاقتصادي. (شقير، 1986، صفحة 16)

كما أنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصـــادية والوحدة السيـــاسية للبلدان المشتـــركة فيه. (مصطفى، 1999، صفحة 143) ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي قد دخل باستكمال هذه المرحلة من مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل.

مما سبق يمكن توضيح درجات التكامل الاقتصادي، وذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): مراحل ونماذج التكتلات الاقتصادية

	منهج التجارة الحرة فيما بين الأعضاء	التعريفة الجمركية الموحدة	حرية تنقل عناصر الانتاج	سياسة نقدية ومالية موحدة
ترتيبات التجارة التفضيلية	انتقائية على بعض السلع أو تطبق تعريفة أقل من تلك التي تسري على الدول غير الأعضاء	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
مناطق التجارة الحرة	يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

الاتحادات الجمركية	يوجد	يوجد وأحيانا توجد ساسة تجارة مشتركة	لا يوجد	لا يوجد
الأسواق الجمركية	يوجد	يوجد	يوجد	يوجد
الاتحادات النقدية والاقتصادية	يوجد	يوجد	يوجد	يوجد

المصدر: محمد بن عزوز، **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة فترة 2007**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2009-2010، ص 13.

خلاصة الفصل:

يعد التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوضع الراهن وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية باستمرار، ويعتبر ظاهرة فريدة من نوعها لاقت نجاحا كبيرا منذ ظهورها في أدبيات التاريخ الاقتصادي، حيث يعبر التكامل الاقتصادي عن مسار مرحلي يهدف لتوحيد الدول انطلاقا من البعد الاقتصادي، كما يعتبر عملية تدريجية تتطلب وقت كاف لتحقيق عناصرها من خلال العمل الواعي.

استقطبت هذه الظاهرة العديد من أنظار الدول على اختلاف مستوياتها سواء كانت متقدمة أو نامية والتي تسارعت وتزاحمت من أجل تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية أو اقتطاع تأشيرة الانضمام إلى أهم المجالات الاقتصادية الكبرى وهذا باعتبارها الملاذ الأنجع لمواجهة أغلب مشاكلها الاقتصادية، وتحقيق جملة من الأهداف والغايات تتأرجح بين تحقيق الرفاه ورفع مستوى المعيشة لمواطنيها وكما قد تسعى إلى احتلال مكانة بارزة على الساحة الدولية بذلك بتنسيق مختلف سياساتها الاقتصادية.

وأثبت الواقع نجاح بعض التكتلات الاقتصادية، حيث شهدت القارة الأوروبية إطلاق التجمع الاقليمي الأول في العالم، أو ما يعرف بالاتحاد الأوروبي الذي يعتبر نموذجا مثاليا يقتدى به، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لمدى فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي

تمهيد:

شهد الفضاء المتوسطي ظهور تكتلات عديدة، كان من أبرزها ظهور الاتحاد الأوروبي كقوة إقليمية وعالمية، حيث يعتبر قطبا اقتصاديا ضخما استقطب العديد من أنظار الدول سواء المتقدمة أو النامية من ناحية، ونموذجا واقعيا لنجاح استراتيجية التكامل الاقتصادي على الصعيد الأوروبي تأكد نجاحه أكثر من نصف قرن من ناحية أخرى.

انضمت بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي بيع العديد من المحاولات والمفاوضات، والهدف من ذلك حتى لا تفقد ميزتها التنافسية آنذاك، وكذا تحقيق وحدة أوروبا التي كانت تعاني من الدمار والتشتت. وبمرور الوقت أصبحت بريطانيا تتمتع بوضع مميز داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا. وبعد كل هذه السنوات أصبحت بريطانيا تنظر للاتحاد الأوروبي بأنه تهديد، وعليه قرر شعب المملكة المتحدة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي للأبد، مما ترتب عن هذا القرار العديد من الآثار والنتائج التي مست جميع المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو التجارية أو الاجتماعية في كلا الطرفين.

من خلال ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول خاص بالسياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي في ظل الاتحاد الأوروبي، والمبحث الثاني انعكاسات البريكست على المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أنجح التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالا بكل المعايير من حيث البنى والهياكل، ومن حيث استمرار مراحل التطور والنضج، حيث تعدى هذا التكتل مرحلة التكتل الاقتصادي التقليدي الإقليمي إلى مرحلة التكامل الاقتصادي القاري. وترتبط دول الاتحاد بعلاقات اقتصادية وثقافية ودينية وتاريخية خاصة ساعدتها على تشكيل وحدة أوروبية مميزة دعمت مركزها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وعليه تناولنا في هذا المبحث المفاهيم المتعلقة بالاتحاد الأوروبي وتنسيق السياسات الاقتصادية فيه، فقسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب. ففي المطلب الأول تناولنا مفهوم الاتحاد الأوروبي، وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى التنظيم المؤسساتي للاتحاد والمطلب الثالث فكان حول تنسيق السياسات الاقتصادية في ظل الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: مفهوم الاتحاد الأوروبي

لقد مر الاتحاد الأوروبي بمجموعة من المراحل والمحطات إلى أن وصل إلى ما هو عليه، قبل التطرق إلى مراحل تطوره لابد من تقديم تعريف للاتحاد الأوروبي.

أولا: تعريف الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي هو اتحاد إقليمي اقتصادي وسياسي، للدول الأعضاء ال28 التي تقع أساسا في أوروبا (Singh, 2016, p. 05)، وهي كالتالي: بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، الدنمارك، جمهورية إيرلندا، المملكة المتحدة، اليونان، إسبانيا، البرتغال، النمسا، فنلندا، السويد، جمهورية التشيك، استونيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، المجر، مالطا، بولونيا، سلوفانيا، سلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا وكرواتيا. ويتخذ الاتحاد العاصمة البلجيكية **بروكسل** مقرا دائما لأمانته العامة وللمفوضية الأوروبية، ومدينة ستراسبورغ الفرنسية مقرا لبرلمانه الأوروبي (علاقات بريطانيا والاتحاد الأوروبي من المهد إلى اللحد، 2010). ويبلغ عدد سكان الاتحاد اكثر من 480 مليون نسمة (Live، 2012)، إن هذا التكتل يهيمن يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية إذ أن حجم التجارة الخارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 150 مليار دولار، ويصل دخله القومي إلى ما يزيد على 7 آلاف مليار دولار وهو أكبر دخل قومي في العالم وبمتوسط دخل فردي مرتفع نسبيا (بلورغي، 2013-2014، صفحة 44)، وقد وضعت السوق الداخلية الموحدة للاتحاد الأوروبي من خلال نظام موحد للقوانين التي تطبق في جميع دول الأعضاء. وتهدف سياسات الاتحاد إلى ضمان حرية حركة الأشخاص، السلع والخدمات، ورأس المال، وسن تشريعات في مجال العدالة والشؤون الداخلية والحفاظ على سياسات مشتركة في التجارة، والزراعة، ومصايد الأسماك والتنمية الإقليمية (Singh، 2016، صفحة 05). ولاتزال بعض الدول تنتظر للالتحاق

بركب الاتحاد الأوروبي كتركيا وألبانيا وأيسلندا ومقدونيا ومونتي نيجرو وصربيا. كما تبقى البوسنة وكوسوفو من المرشحين المحتملين للانضمام إلى الاتحاد. (علاقات بريطانيا والاتحاد الأوروبي من المهد إلى اللحد، 2010)

ثانيا: نشأة ومراحل تطور الاتحاد الأوروبي

فيما يلي نذكر أهم المحطات التي توالت من أجل توحيد أوروبا:

1) **إعلان مارشال:** عندما أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جورج مارشال في عام 1947، عن ضرورة قيام دول أوروبا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها. لإعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية، مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، وهو ما يعرف " بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا " وقد أسفر ذلك عن تكوين ما يسمى "بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ". (Larat, 2003, p. 28)
2) **مشروع شاومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب:** تم تفعيل هذه الخطوة وتطويرها من خلال المشروع الذي قدمه وقتها روبرت شومان وزير خارجية فرنسا في عام 1950 والذي أدى في النهاية إلى تشكيل جماعة الفحم والصلب الأوروبية عام 1951 على يد ست دول وهي ألمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، ودخلت حيز التنفيذ في الثالث والعشرين من شهر جويلية عام 1952 واتخذت مدينة لوكسمبـــورغ مقرا لهـــا، وقد أصبحت حجر الأساس لقيام الاتحـــاد الأوروبي. (يوسف، الاقتصاد الدولي، 2016، صفحة 312)
3) **الجماعة الاقتصادية الأوروبية:** انبثق على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب معاهدة جديدة في روما في مارس 1957، تمثلت في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية موحدة ويهدف إلى تحقيق المزيد من التقارب والاندماج (سعدية، 2018-2019، صفحة 87).
4) **السوق الأوروبية المشتركة:** كما تسمى كذلك أوروبـــا الصغيـــرة أو المجموعـــة الاقتصادية الأوروبية، ومثلت مجموعـــة الدول الست المكـــونة وقت انشائها 21.6% من حجم التـــجارة الدولية، وهدفها إلغاء الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء وإزالة القيود الكمية تدريجيا وفرض رسوم جمركية موحدة إزاء الدول الأخرى، خلال ثلاث مراحل مدة كل منها أربع سنوات، ويتم تخفيض الرسوم بنسب معينة خلال الفترات المتتالية، وصولا إلى إلغائها في نهاية الفترة المحددة خلال العقدين الأولين توسعت الجماعة حيث ضمنت في 1973 كلا من بريطانيا والدنمارك وايرلاندا ثم لبنان في 1981 وكلا من البرتغال واسبانيا 1986، وبالتالي أصبح عدد الدول في هذا التاريخ اثنتا عشر دولة، وقد تم

إنشاء بنك التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء وكذلك صندوق التنمية لتشجيع النمو الاقتصادي داخل المقاطعات التابعة لدول الأعضاء. (كمال فؤاد، 2001، صفحة 24)

5)معاهدة ماستريخت Maastricht: في عام 1986 تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد الذي أصبح ساريا عام 1987، والذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي (السوق الأوروبية الموحدة) عام 1993، وقد اتفق على إعلان الاتحاد الأوروبـــي واستكماله طبقا لمعــاهدة ماستريخت عام 1992، والتي أصبحت سارية المفعول في الأول من عام 1993 بعد الاستفتاء الشعبي عليها من بعض دول الاتحاد، وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتتمثل في: (يوسف، صفحة 315،316)

- **المرحلة الأولى (1990-1994):** وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين دول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيدا من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية؛
- **المرحلة الثانية (1995-1998):** وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة، من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طــريق التعديل، ويتم في هذه المرحلـــة تقييم أداء اقتصـــاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط منها على سبيل المثال: ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5% من معدل التضخم في أكثر من ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن 2% بالنسبة لمتوسط سعر الفــائدة في أقل ثلاث دول في الاتحـــاد من حيث معدلات التضخم، وأن تتحرك أسعار الصرف دون انحرافات عن الأهداف الموضوعة، وتطبيق سياسة للإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 3% من الناتج المحلي الاجمالي وألا تزيد قيمة الدين العام عن 60% من هذا الناتج؛
- **المرحلة الثالثة (1999-2002):** وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأسمال قدره 4 مليارات ايكو حيث تبلغ حصة ألمانيا فيه 25%، وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو في عام 2001 من خلال تخلي دول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن عملاتهم والعمل من خلال عملة اليورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي.

ولعملية إصدار اليورو عدة مزايا يمكن حصرها في النقاط التالية:

- التقليل من فروقات سعر العملة والتذبذب في سعر الصرف؛
- تخفيض تكلفة تحويلات العملة؛
- زيادة كفاءة النظام المصرفي الأوروبي إلى جانب استقلالية البنك المركزي الموحد الذي يفرض رقابة على العملة الموحدة مما يؤدي إلى تخفيض التضخم.

ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي قد دخل باستكمال هذه المرحلة من مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل.

المطلب الثاني: التنظيم المؤسساتي للاتحاد الأوروبي

أنشأت دول الاتحاد منظومة متكاملة من الآليات التنظيمية من أجل تحقيق خطوات التكامل الاقتصادي وأهداف الاتحاد، وهذه المنظمة تتكون من الهيئات التالية:

أولا: مجلس الاتحاد الأوروبي

يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أنشأ عام 1974 ويقوم بتمثيل مصالح هذه الدول على المستوى الأوروبي، وله صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالسياسة الخارجية المشتركة والتعاون الأمني، ويتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء وتتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر، ويكمن دوره في تحديد التوجهات والاختيارات العامة لسياسة الاتحاد، حيث يقوم باقتراح المشاريع ومتابعة تنفيذها ومراقبة احترام نصوص المعاهدات، ويعتبر المجلس الأوروبي أعلى مستويات صنع القرار بالبناء المؤسساتي للاتحاد الأوروبي، ويكون مقر المجلس بعاصمة الدولة التي ترأس الاتحاد. (مريم، 2013-2014، صفحة 65)

ثانيا: المفوضية الأوروبية

هي عبارة عن هيئة تنفيذية للاتحاد الأوروبي، تتألف من 20 مفوضا، مقرها "بروكسل"، وتهتم بمصالح الاتحاد، وتمتلك المفوضية صلاحيات اقتراح القوانين المشتركة والاشراف على تنفيذها، بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بوضع الميزانية العامة للاتحاد والاشـــراف على تنفيذها، كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد، ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الاتحاد حيث تمارس المفوضية السلطات الممنوحة بناء على تفويض من مجلس الاتحاد. (عائشة، 2011-2012، صفحة 107)

ثالثا: البرلمان الأوروبي

يتكون من 785 نائبا منتخبين من مواطني الاتحاد لمدة 5 سنوات مهمته التصويت على ميزانية الاتحاد ومراقبة اللجنة الأوروبية (يوجد مقره في ستراسبورغ) (الحكيم، صفحة 03)، لكنه يعمل أيضا في "بروكسل ولوكسمبورغ"، فالبرلمان الأوروبي يملك بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي ويراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، كما يشارك بوضع القوانين ويصدق على الاتفاقيات الدولية وعلى انضمام أعضاء جدد. (خليل، 2009، صفحة 162)

بالإضافة إلى الأجهزة الإدارية السابقة للاتحاد الأوروبي، توجد أيضا مؤسسات أخرى لا تقل أهمية عنها نذكر منها:

- **محكمة العدل الأوروبية:** تتكون من 27 قاضيا و9 وكلاء يسهرون على احترام قوانين الاتحاد وتطبيق المعاهدات يوجد مقرها بلوكسمبورغ، فمحكمة العدل الأوروبية تعتبر السلطة الوحيدة لأن تقرر مدى دستورية التصرفات التي تقوم بها المفوضية الأوروبية، وتتميز قرارات المحكمة بقوة القانون على مدى الاتحاد الأوروبي، وهي ملزمة لكافة الأطراف، سواء كانوا أفراد، منشآت أعمال، حكومات قومية، أو مؤسسات جماعية أخرى. (الحكيم، صفحة 03)
- **بنك الاستثمار الأوروبي:** يستهدف بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، تسهيل تمويل المشروعات من أجل فتح المناطق الأقل تقدما، وتحديث أو إقامة مشروعات جديدة تستدعيها إقامة سوق مشتركة تدريجيا، وذلك من أجل المصلحة المشتركة لعدة دول أعضاء، وقد نصت المعاهدة على أن يتم الاكتتاب في رأس مال البنك الذي قدر بنحو مليار من الوحدات الحسابية، وعلى مجلس محافظي البنك أن يقرر بإجماع الأصوات زيادة رأس المـــال المكتتب فيه وبطبيعة الحال، فإن إدخال أية دولة جديدة في عصوية البنك ينطوي عليها زيادة في رأس المال المكتتب به ويتم دفع 25% من رأس المال خلال عامين ونصف، إما بالذهب وإما بعملة ما قابلة للتحويل، أما النسبة المتبقية المتمثلة 75% من رأس المال المكتتب فتشكل نوعا من الضمان الذي يصر دفعه إذا ما دعت الحاجة وبناء على طلب من مجلس المديرين، وبنك الاستثمار الأوروبي لا يخضع لإشراف المفوضية. (مريم، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية "2002-2012"، 2013-2014، صفحة 65)
- **البنك المركزي الأوروبي:** يعتبر البنك المركزي الأوروبي (ECB) واحد من أهم البنوك المركزية في العالم، تأسس من قبل الاتحاد الأوروبي (EU) في عام 1998، ومقره الرئيسي في فرانكفورت، ألمانيا (https://sa.investing.com، صفحة 01). وهو المسؤول عن تحديد

الخطوط العريضة للسياسة النقدية في منطقة اليورو، واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها، ومن أهم مكونات هذه السياسة الحفاظ على قيمة اليورو أمام العملات الأخرى، وبذلك أُطلق على البنك المركزي الأوروبي "بنك البنوك المركزية في الاتحاد الأوروبي"، حيث يشرف هذا البنك على أداء البنوك المركزية في الدول الأعضاء. (https://www.marefa.org/، صفحة 01)

المطلب الثالث: تنسيق السياسات الاقتصادية في ظل الاتحاد الأوروبي

بهدف ضمان الاستقرار الاقتصادي على المستوى الأوروبي عملت مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي على تحقيق التنسيق في مختلف أدوات السياسة الاقتصادية من خلال وضع معايير على أداء كل من السياسة المالية (سياسة الموازنة الأوروبية) والسياسة النقدية.

أولا: السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي

النظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB) هو الهيئة التي تقوم بإدارة السياسة النقدية في منطقة الأورو EURO ZONE، وأنشئ بموجب معاهدة ماستريخت للقيام بمهمة الحفـــاظ على استقرار الأسعار، وفي الأساس يقوم بالمهام التالية (Paul R, 2012, p. 565):

- تحديد وتنفيذ السياسة النقدية المشتركة في منطقة اليورو؛
- إجراء عمليات الصرف حسب توجيهات مجلس الوزراء؛
- إدارة احتياطات الصرف الرسمية للدول الأعضاء؛
- تعزيز حسن سير نظام المدفوعات.

ويقوم النظام النقدي للبنوك المركزية بصياغة السياسة النقدية ويتخذ القرارات المتعلقة بالأهداف الوسيطية للسياسة النقدية كأسعار الفائدة الرئيسية، والهدف النهائي هو استقرار الأسعار وتنفيذ استراتيجيتين للسياسة النقدية، ويتعلق الأمر باستهداف المباشر للتضخم، ففي مجال التضخم فقد اعتبر معدل القبول عندما يتراوح بين 0 إلى 2% وقد قام المعهد النقد الأوروبي (البنك المركزي الأوروبي حاليا) بالموازاة توصيات تتعلق بأدوات تنفيذ السياسة النقدية وبصفة أساسية استخدام عمليات السوق المفتوحة (عمليات إعادة التمويل المنظم للمدى الطويل)، بالإضافة لذلك يقوم البنك المركزي الأوروبي بتقييم البنية التحتية الضرورية والتي تسمح للنظام الأوروبي للبنوك المركزية بفرض الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية، وتتخذ القرارات النهائية المتعلقة بمختلف الاختيارات من طرف مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي.

الجدول رقم(02): إجراءات تشغيل النظام الأوروبي للبنوك المركزية الخاصة بعمليات السوق المفتوحة

الأدوات	الإجراءات
التمويل الأساسي	تكرار أسبوعي، أجل استحقاق لمدة أسبوعين، ينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر متغير/ثابت) يوفر إشارات مهمة لسعر الفائدة
التمويل طويل الأجل	تكرار شهري، أجل استحقاق يبلغ ثلاث شهور ينفذ من خلال عطاءات إعادة الشراء (سعر متغير/ثابت) يوفر تمويل أطول أجل.
التمويل الطفيف	تكرار وأجل متغيران ينفذ من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية، يستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية
العناصر	التسهيلان الدائمان
تسهيل الايداع الحدي(لومبارد) وتسهيل الايداع	أجل استحقاق ليلة واحدة، سعر فائدة أعلى من معدل العطاءات، يوفر الحد الأدنى لأسعار الفائدة في السوق
العناصر	اشتراطات الاحتياطي
الملامح الأساسية	فترة الاحتفاظ به شهر واحد، متباطئ، أصول مستوفية الاشتراطات، له حساب رصيد مقابل في البنوك المركزية الوطنية، تستخدم بيانات ميزانية آخر الشهر حول الالتزامات لتحديد قاعدة الاحتياطي، يغطي مؤسسات الائتمان

المصدر: شارلز إينوخ، مارك كونتين،" **الاتحاد النقدي الأوربي: تنفيذ السياسة النقدية**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 36، العدد 03، سبتمبر 1998، ص35

هناك جانب آخر يتعلق بإدارة السياسة النقدية التي يتم تحديدها من طرف مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، وهو الدور الدقيق الذي تلعبه البنوك المركزية الوطنية في إطار عمليات النظام

الأوروبي للبنوك المركزية، وفي هذا الصدد تلزم معاهدة ماستريخت جميع البنوك المركزية الوطنية بالعمل وفق توجيهات وتعليمات النظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB)، وتنص هذه المعاهدة أيضا أن البلدان التي لا تشارك في المرحلة الثالثة للاتحاد الاقتصادي والنقدي (MEU) في سنة 1999م يمكنها طلب الإعفاء التام لمدة سنتين، والتوصل إلى اتفاق بشأن آلية سعر الصرف الجديدة (ERM2) بين الدول غير المشاركة ومنطقة الأورو، وبموجب هذا الاتفاق فإن عملات الدول غير المشاركة لديها معدل مركزي معبر عنه بالأورو ويمكنها أن تتقلب ضمن هامش ± 15 % مقارنة بالمعدل المركزي والذي يجب تثبيته عن طريق اتفاق مشترك بين البنك المركزي الأوروبي ومحافظي البنوك المركزية ووزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي، والتدخلات التي أجريت في سوق الصرف لدعم آلية سعر الصرف الجديدة (ERM2) تكون تلقائيا ومحدودة، ومع ذلك يمكن إلغاءها إذا كانت تمثل خطرا على هدف استقرار الأسعار داخل منطقة الأورو، فآلية سعر الصرف الجديدة (ERM2) تعتبر وسيلة لدعم الدول غير الأعضاء للمحافظة على برنامجها التقاربي وتلبية متطلبات معاهدة ماستريخت. (Chantal Dupasquier, 1997, p. 15)

ثانيا: سياسة الموازنة وميثاق الاستقرار والنمو للاتحاد الأوروبي

إن سياسة الموازنة The Budgetary Policy في الاتحاد الأوروبي سيتواصل تحديدها من قبل الدول، ومع ذلك فإن دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملزمة باحترام ميثاق الاستقرار والنمو والذي يفرض رقابة موازنية مشددة بعد الدخول فب الاتحاد الاقتصادي والنقدي (Chantal Dupasquier, 1997, p. 15)، كما تنص معاهدة ماستريخت على المراقبة المستمرة للمعيـــــــارين 3 و4 (العجز العام، الدين العام) من طرف المفوضية الأوروبية حتى بعد الانضمام للاتحاد النقدي الأوروبي وفرض عقوبات على الدول التي تنتهك هذه القواعد المالية ولا تصحح وضعيات العجز المفرط والديون. (Paul R, 2012, p. 564)

إن المراقبة والعقوبات بسبب العجز المفرط والديون تضع الحكومات الوطنية تحت قيود في ممارسة السلطات المالية الوطنية، فعلى سبيل المثال فإن البلدان المثقلة بالديون في الاتحاد النقدي الأوروبي تواجه تراجع وركود وطني، وقد لا تتمكن من استعمال السياسة المالية التوسعية تجنبا لخرق أحد معايير معاهدة ماستريخت، وربما تؤدي إلى فقدان استقلالية السياسة نظرا لعدم وجود سياسة نقدية وطنية. (Paul R, 2012, p. 564)

بموجب ميثاق الاستقرار والنمو تلتزم دول الاتحاد الأوروبي باستهداف توازن الموازنة في الأجل المتوسط، وبالموازنة مع ذلك يجب عليها تقديم خطط للاستقرار المالي من الفـاتح جانفي وتجديدها سنويا، وعلاوة على ذلك سيعقب تنفيذ هذه البرامج بالمتابعة في إطار نشاطات الرقابة المتعددة الأطراف التي يقودها مجلس الاتحاد الأوروبي، وفي كل سنة يتعين على الدول الأعضاء وغي أجل أقصاه الفاتح

مارس تقديم المعلومات المتعلقة بوضعية الموازنة للسنة الماضية، وإذا كان العجز في المالية العامة يتجاوز نسبة 03% في هذه الحـــالة يتم النظر فيهـــا من طرف المفوضية الأوروبيـــة والمجلس الأوروبي، وفي نهاية السنة سوف يتعرض البلد للعقوبات إذا كان العجز مفرط وإذا كان لا يتوافق مع توصيات المجلس لتصحيح الوضعية، وتأخذ هذه العقوبات في البداية شكل مدفوعات بفائدة تتزايد من 0.2 إلى 0.5% من الناتج المحلي الخام حسب حجم العجز، ويتم إرجاع المدفوعات إذا تم تصحيح العجز المتزايد في مدة سنتين، وإلا سوف يتم تحويلها إلى غرامة مالية، والعجز المفرط أو المتزايد عادة ما يتم تصحيحه في 12 شهر التي تلي نهاية السنة المالية التي حدث فيها العجز، ويمكن للمجلس أن يسمح بفترة تكييف أطول إذا رأى أن ظروف خاصة تتطلب ذلك، لكن لا يمكن التعرف بالضبط ما الذي يشكل ظروف خاصة. (Chantal Dupasquier, 1997, p. 15)

والجدول رقم(03) أدناه يوضح معدلات العجز الموازني ونسبة الدين العمومي وكذا معدلات التضخم في دول الاتحاد الأوروبي في سنة 2017 ومدى توافق هذه المعدلات والنسب مع معايير التنسيق الأوروبي في مجال السياسة النقدية والمالية.

الجدول رقم(03): وضعية المؤشرات المالية لدول الاتحاد الأوروبي مقارنة مع معايير التنسيق سنة 2017

الدول	العجز/الفائض الموازني(%)	الدين العمومي (%)	معدل التضخم (%)
بلجيكا	1-	103,1	2
بلغاريا	0,9	25,4	1,3
جمهورية التشيك	1,6	34,6	2,5
دنمارك	1	36,4	1,6
ألمانيا	1,3	64,1	1,8
إستونيا	0,3-	9	3,9
إيرلندا	0,3-	68	0,2

اليونان	0,8	178,6	1
إسبانيا	−3,1	98,3	1,8
فرنسا	−2,3	97	1,1
كرواتيا	0,8	78	1,6
إيطاليا	−2,3	131,8	1,3
قبرص	1,8	97,5	0,1
ليتونيا	−0,5	40,1	3
لتوانيا	0,5	39,7	4,6
لوكسمبورغ	1,5	23	2
المجر	−2	73,6	2,5
مالطا	3,9	50,8	1,2
هولندا	1,1	56,7	1,4
النمسا	−0,7	78,4	2,5
بولندا	−1,7	50,6	1,6
البرتغال	−3	125,7	1,6
رومانيا	−2,9	35	1,3
سلوفينيا	0	73,6	1,4
سلوفاكيا	−1	50,9	1,8

فنلندا	−0,6	61,4	0,8
السويد	1,3	40,6	2,2
المملكة المتحدة	−1,9	87,7	3

المصدر: eurostat, commission european, 2018

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك عشر دول تلبي المعايير الثلاث من معايير التنسيق مجتمعة وهي كل من: بلغاريا، جمهورية التيشيك، الدنمارك، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا والسويد. اما باقي الدول فهي تعاني من مشاكل متعلقة بالعجز الموازني أو نسبة الدين العمومي أو معدلات التضخم. أما بالنسبة لكل معيار على حدة فيلاحظ أن كل دول الاتحاد الأوروبي باستثناء إسبانيا تستجيب لمعيار العجز الموازني، وهذا ما يدل على نجاح تنسيق السياسة المالية (سياسة الموازنة) على المستوى الأوروبي. أما بالنسبة لمعدلات التضخم فكل دول الاتحاد باستثناء إستونيا ولتوانيا تستجيب لمعيار التضخم الموضوع من طرف البنك المركزي الأوروبي، وهذا ما يؤشر على نجاح تنسيق السياسة النقدية على المستوى الأوروبي.

ثالثا: السياسة التجارية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي

انتهج الاتحاد الأوروبي سياسة تجارية متحررة من كل القيود الجمركية وغير الجمركية في تجارته البينية بغرض توحيد شروط المنافسة لدمج الأسواق الأوروبية لإحداث تنمية اقتصادية لمختلف مناطق الاتحاد الجمركي، حيث أقرت معاهدة روما السياسة التجارية البينية على النحو التالي:

1) **النظام الجمركي بين دول الاتحاد الأوروبي:** نصت معاهدة روما بأحكام قاطعة على إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء خلال فترة انتقالية تمتد من اول جانفي 1958 حتى جانفي 1970 (دونيو، 1973، صفحة 53)، غير أن التطبيق العملي أظهر جدية الدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة فقد بلغت نسبة التخفيضات الجمركية 80% في أول جانفي 1966 وهي نسبة أكبر ما كان مقدرا لها في المعاهدة، فقد كان التخفيض الواجب بلوغه في هذا التاريخ طبقا لحكام المعاهدة هو 60%، ثم بلغ مقدار التخفيض 5% سنة 1967 وأعقبه تخفيض آخر بمقدار 15% سنة 1968 ما يعني إزالة الرسوم الجمركية بين دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (عفيفي س.، 2005، صفحة 173).
2) **الإعانات والمساعدات:** تم إلغاء مختلف أشكال الدعم والإعانات التي من شأنها أن تلحق أضرار بالمبادلات البينية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتهدد المنـــافسة بين

الشركات، وتقتصر الإعانات على ما شملته معاهدة روما لتنفيذ السياسات المشتركة أهمها (دونيو، 1973، صفحة 73، 74):

- مساعدات لتشجيع التنمية الاقتصادية في مناطق يكون اقتصادها غير نام بشكل كاف؛
- مساعدات لتشجيع تنفيذ المشاريع ذات الفائدة الأوروبية المشتركة؛
- مساعدات لتسهيل تنمية بعض النشاطات، أو مناطق دون إلحاق الضرر بالمبادلات التجارية البينية.

3) **إلغاء القيود الكمية والمادية داخل الاتحاد:** ومن أجل ضمان الانتقال الحر للبضائع داخل الاتحاد كان لابد أن يعزز النظام الجمركي الجديد للاتحاد بإزالة مختلف القيود الكمية المفروضة على مبادلات الدول الأعضاء من حصص استيراد وتصدير من نهاية الفترة الانتقالية، بنص معاهدة روما. (البنا، 2005، صفحة 271)

إن السياسة التجارية البينية للاتحاد الأوروبي مكنت دول الأعضاء من تحقيق قفزة اقتصادية نوعية تضاعفت فيها المبادلات التجارية والاستثمارات فيما بين دول الأعضاء، فقد تضاعفت المبادلات التجارية تسع مرات ما بين 1968 و1992.

المبحث الثاني: انعكاسات BREXIT على المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي

قررت بريطانيا الانفصال نهائيا عن الاتحاد الأوروبي بعد مسيرة انضمام دامت ل 47 عام، هذا الانسحاب انعكس على عدة مؤشرات اقتصادية سيتم التطرق اليها في طيات هذا المبحث.

المطلب الأول: التاريخ البريطاني في ظل التكامل الأوروبي

بريطانيا: سنة 1921 انفصلت ايرلندا الجنوبية عن المملكة المتحدة وأصبحت هذه الاخيرة سنة 1927 تعرف بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هي عبارة عن أكبر جزيرة في أوروبا وتضم أربعة أقاليم هي: انجلترا، اسكتلندا، ويلز، ايرلندا الشمالية.

مساحتها 248528 كم مربع عدد سكانها يقدر ب 6487 مليون أي 12% من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي وبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 2 مليار يورو حيث اعتبرت في تلك السنة خامس قوة اقتصادية، وهي من أكبر الدول المنتجة للنفط وتحوز على احتياطي من الغاز الطبيعي (الاحصائيات تبعا لسنة 2015).

أولا: بريطانيا وتاريخها الحافل ضمن الاتحاد الأوروبي. (ايمان، 2018، الصفحات 285 , 286)

1) انضمام بريطانيا: تم معارضة انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي من طرف الرئيس الفرنسي شارل ديغول، حيث رفض طلب عضويتها مرتين متتاليتين سنة 1963 و 1967، في سنة 1969 تم منحها الضوء الأخضر للدخول في مفاوضات من أجل قبول أو رفض عضويتها وقد احتج ديغول آن ذاك بأن بريطانيا دولة أطلسية حليفة للولايات المتحدة الأمريكية و ليست دولة أوروبية، بعد انتهاء عهدة ديغول تم تنصيب جورج بومبيدو خلفا له هذا الاخير قبل طلب بريطانيا وانضمت للاتحاد الأوربي سنة 1973 وفعلت عضويتها بعد سنتين.

رغم جميع محاولات بريطانيا لأن تصبح عضو في التكامل الأوروبي إلا أنها كانت تسعى فقط لأن تكون جزء من أوروبا وليس عضو فعال في الاتحاد، فقد توالت العديد من قرارات الرفض والمعارضة للسياسات المنتهجة في الاتحاد الأوروبي من طرف بريطانيا مثل رفضها لنظام التأشيرات الموحد (شينغن)، بعدها رفضت تبني اليورو كعملة موحدة ولم تنظم لدول منطقة اليورو حيث بقيت محافظة على الجنيه الاسترليني كعملة رئيسة وكذا الإبقاء على سلطة البنك المركزي الانجليزي وعدم الخضوع للبنك المركزي الأوروبي، ومنه يمكن القول بأن تاريخ المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي اتسم منذ بدايته بأنه مشروع تناقض.

بعدها سنة 2003 نشبت حرب العراق وبرزت فيها بريطانيا كحليف للولايات المتحدة الأمريكية، هذه المساعدة البريطانية لأمريكا هزت بالسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي جعل من بريطانيا تعيد التفكير في سرعة توغلها في الاتحاد ومدى تأثير هذا الأخير في سياساتها وتحالفاتها وكذا سيادتها.

2)الأزمة المالية العالمية 2008 والاتحاد الأوروبي: تعرف بأزمة اليورو أو أزمة الدين العام ظهرت نتيجة لعدم قدرة بعض دول منطقة اليورو على الالتزام بديونها تجاه البنوك والمؤسسات المالية، تمتد جذور هذه الأزمة إلى أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 حيث تسببت في انهيار مالي لكل من اليونان، البرتغال، ايرلندا، ايطاليا، اسبانيا، لتهدد اقتصاد وتماسك الاتحاد الأوروبي، تراجع تأثير هذه الأزمة بفعل خطط الانقاذ الأوروبية، بريطانيا خلال هذه الأزمة كان لها طرف محايد ولم تتأثر بالأزمة لأنها بقيت متمسكة بالجنيه الاسترليني ولم تنظم لمنطقة اليورو وبالتالي لم يتأثر اقتصادها بتداعيات الأزمة المالية.

الشكل رقم (01): مسار بريطانيا والاتحاد الأوروبي

المصدر: موقع قوقل : https://www.google.com/ ، تم الاطلاع عليه في: 2020/08/06

ثانيا: مسار BREXIT:

منذ انضمام بريطانيا للتكتل الأوروبي وهي معارضة للسياسة الاقتصادية وامتنعت على العديد من الاتفاقيات مثل ما تم ذكره سابقا، كما أنها احتجت على مدى مساهمتها في الميزانية السنوية الأوروبية مقابل ما تكسبه من ذلك وأشهر ما يدل على ذلك الحملة التي قادتها رئيسة الوزراء آن ذاك مارغريت تاتشر. (i want my money back1988)

في سنة 2013 أعلن رئيس الوزراء ديفيد كاميرون عن ترشح حزبه للانتخابات التشريعية وقد وعد أنه في حال فوز حزب المحافظين في تلك الانتخابات سوف ينظم إجراء استفتاء وطني يتقرر من خلاله مصير بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي، تم إجراء الاستفتاء سنة 2016 في 23 جوان وقد صوت لصالح الانسحاب 51.9% من مجموع المشاركين في العملية وتم تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة.

ثالثا: أبرز ما جاء في عقد اتفاق BREXIT: ((https://www.france24.com/ar))

1) **الرسوم الجمركية:** يعني الاتفاق أنه لن تكون هناك أي رسوم أو حصص على المنتجات البريطانية والأوروبية التي يتبادلها الطرفان. وسيبقى على الصادرات البريطانية الامتثال لمعايير الصحة والسلامة التي يضعها الاتحاد الأوروبي بينما تحكم قواعد صارمة المنتجات المصنوعة من مكوّنات مصدرها خارج المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، ورحبت لندن بغياب الرسوم كنقطة إيجابية رئيسية في الاتفاق، ستساعد في الوقت ذاته في المحافظة على جزء من الميزات التي تمتعت بها بريطانيا أساسا كعضو في التكتل؛
2) **الصيد البحري:** كان وصول صيادي الاتحاد الأوروبي مستقبلا إلى مياه بريطانيا الغنية من بين أبرز المسائل الشائكة والقابلة للاشتعال سياسيا وآخر نقطة تم حلها قبل الإعلان عن الاتفاق . وأصرت بريطانيا مرارا على أنها ترغب باستعادة السيطرة الكاملة على مياهها بينما سعت دول الاتحاد الأوروبي الساحلية إلى ضمان حقوق الصيد في مياه المملكة المتحدة._وفي النهاية، توصّل الطرفان إلى تسوية تقضي بأن تتخلى قوارب الاتحاد الأوروبي تدريجيا عن 25 في المئة من حصصها الحالية خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ونصف.

ومن المنتظر أن يتم إجراء مفاوضات سنوية بعد ذلك على كميات السمك التي يمكن لقوارب الاتحاد الأوروبي الحصول عليها من المياه البريطانية. وفي حال لم تكن النتيجة مرضية بالنسبة لبروكسل فسيكون بإمكانها اتخاذ تدابير اقتصادية ضد المملكة المتحدة.

3) **فرص متساوية:** وظهرت عثرة أخرى تمثلت بما أطلق عليها قواعد "الفرص المتساوية" التي أصر عليها الاتحاد الأوروبي لمنع الشركات البريطانية من امتلاك أفضلية على منافساتها الأوروبية في حال خفضت لندن معاييرها مستقبلا أو دعمت الصناعات لديها.

وسعت المملكة المتحدة جاهدة لتجنب قيام نظام من شأنه أن يمكن بروكسل من إجبارها على الالتزام بقواعد التكتل في مسائل على غرار القواعد البيئية أو العمالة أو الدعم الذي تقدمه الدولة للشركات.

4) **الجمارك:** ستغادر بريطانيا الاتحاد الجمركي الأوروبي والسوق الموحدة نهاية العام، ما يعني أن الأعمال التجارية ستواجه سلسلة قيود جديدة على الواردات والصادرات عبر المانش. وقالت المملكة المتحدة إن الاتفاق يسمح بالاعتراف بخطط "التاجر الموثوق" التي من شأنها أن تخفف البيروقراطية على الجانبين، لكن لم يتضح بعد إلى أي درجة يمكن تطبيق ذلك.

5) **الأمن:** يرى الاتحاد الأوروبي أن الاتفاق "يؤسس إطار عمل جديد لإنفاذ القانون والتعاون القضائي في المسائل الجنائية وتلك المرتبطة بالقانون المدني" ومن جهتها، أشارت لندن إلى أن الطرفين سيواصلان مشاركة المعلومات المرتبطة بالحمض النووي والبصمات ومعلومات الركاب كما سيتعاونان في إطار وكالة تطبيق القانون الأوروبية "يوروبول".

وتفيد بروكسل أنه "يمكن تعليق التعاون الأمني في حال حدوث انتهاكات من جانب المملكة المتحدة لالتزاماتها في ما يتعلق بمواصلة الامتثال إلى الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان".

6) **تغييرات أخرى:** رغم الاتفاق، حذر الطرفان من أن "تغييرات كبيرة" مقبلة اعتبارا من 1 جانفي بالنسبة للأفراد والأعمال التجارية في أنحاء أوروبا.

ولن يكون من الممكن أن يواصل مواطنو المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي الاستفادة من حرية الحركة للإقامة والعمل على طرفي الحدود. وأكدت بروكسل أن "حرية حركة الناس والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ستنتهي".

وتابعت أن "الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة سيشكلان سوقين منفصلين: فضاءان تنظيميان وقانونيان منفصلان. سيخلق ذلك قيودا في الاتجاهين على تبادل البضائع والخدمات وعلى الحركة عبر الحدود والمبادلات، غير موجودة اليوم".

رابعا: الأسباب المعلنة للخروج البريطاني من الاتحاد الاوروبي

منذ بداية التسعينات وسقوط جدار برلين وانهيار المنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا، عبرت بريطانيا مرارا عن امتعاضها من انضمام الدول الناشئة إلى الاتحاد الأوروبي. ولأن بريطانيا ذات اقتصاد ونفوذ سياسي كبيرين، فكان يزعجها أن تتساوى مع الاعضاء الجدد في الاتحاد بالإضافة إلى أن القارة الأوروبية شهدت طوال عام 2015 الكثير من الأزمات: مشكلات مادية حادة في منطقة اليورو، واقتراب دول أعضاء من حدود الإفلاس، وصول أعداد اللاجئين إلى أرقام قياسية تهدد الاستقرار، هجمات إرهابية بثت الفزع والخوف بين السكان الأمنين، الأمر الذي جعل وحدة القارة واتحادها في حال يرثى لها. ولأن معالجة أي من هذه المشكلات لم تبد نتيجة مجدية، كثر الحديث عن معنى وجود بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي. وإذا أردنا تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى المطالبة بالمغادرة يمكن تلخيصها فيما يلي (ذهبي، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية، 2020، صفحة 613، 614، 615):

1) **مسألة السيادة:** تعتبر هذه المسالة من المشاكل العالقة منذ تاريخ انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي كما أنها تشكل نقطة التقاء بالنسبة لكل الحكومات التي مرت سوآء كانت محافظة أو عمالية وقد دافعت بريطانيا، عن فكرة استمرار الوحدة الاقتصادية بين الدول الاعضاء في الاتحاد، لكنها كانت دائما تعارض فكرة التكامل السياسي، حيث شجعت السوق الأوروبية المشتركة وأرادت جعل هذا الكيان ذو طابع اقتصادي تجاري بحيث يحقق مصالحها ومصالح حلفائها خاصة منهم الولايات المتحدة الامريكية؛
2) **النفوذ الدولي:** يعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عنه ستتمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد كمنظمة التجارة العالمية؛
3) **قوة عسكرية أوروبية موحدة:** إن فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة مستقلة عن المظلة الأمريكية في ظل التحديات الجيوسياسية التي تحيط بالاتحاد، ستزيد من نفقاتها كما ستعرضها للتصادم مع استراتيجيات حلف الناتو؛
4) **التخوف البريطاني من سيطرة دول منطقة اليورو على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الاوروبي:** إذ يؤكد الخبراء بأن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه أصبح محور

أخذ القرارات في الاتحاد الأوروبي وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضا من قبل أعضائه في البداية ثم يتم عرضها بعد اتفاق الاعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد مجتمعة؛

5) **مسألة الهجرة:** تعتبر الهجرة سببا رئيسيا آخر فهي تمثل المشكلة الأكبر التي تواجه بريطانيا حيث ترى أن قوانين الاتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، هؤلاء الذين أثروا على مستوى المعيشة والنسيج الاجتماعي، فكثير من البريطانيين آمنوا بأن التدفق العالي لإعداد المهاجرين قد أضر بوظائفهم وأجورهم ونوعية حياتهم.

فقد نمت الهجرة كثيرا في 20 عاما الماضية وجزء كبيـــــر منها كان من دول الاتحـــاد الأوروبي الأخرى، خاصة بعد عام 2004 وانضمـــــام 8 دول من أوروبا الشرقيـــة (جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفانيا)

فمن سنة 1995 إلى 2015 تضاعف عدد المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في بريطانيا ثلاث مرات من 0.9 مليون الى 3.3 مليون مهاجر عام 2015؛

6) **التذمر من الرسوم الأوروبية:** الاتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية الأخرى يفرض رسوما على الدول المنظمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية، لكن بريطانيا التي تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التي تثقل كاهل خزينتها حيث يجب عليها دفع55 مليون جنيه استرليني سنويا؛

7) **الافتقار إلى الديمقراطية:** يعتقد البريطانيون أنصار الخروج من الاتحاد الأوروبي أن نظام الاتحاد يفتقر إلى الديمقراطية التي يتبناها النظام البريطاني والدليل على ذلك هو الصلاحيات الواسعة التي تتمتع لها المفوضية الأوروبية وهي هيئة غير منتخبة يحق لها وضع مشاريع قوانين على البرلمان الأوربي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية؛

8) **الخوف من الإرهاب:** إن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيبطل اتفاقية الحدود المفتوحة بين الدول، وهو ما قد يحد حركة الأوروبيون ويمنع تغلل الارهاب إلى الأراضي البريطانية ومن ثم يمكن ردع هجمات إرهابية محتملة في المستقبل.

إن المخاوف والأسباب التي سبق ذكرها ليست كافية للخروج من الاتحاد إذ كان يقابلها أسباب كثيرة للبقاء خاصة وأن الكثير من القادة البريطانيين مع فكرة البقاء داخل الاتحاد الأوروبي كما أن نسبة 48% الذين لا يريدون الرحيل من القارة ورغم عودة حملة بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي بعد الاستفتاء إلا أن رئيسة الوزراء البريطانية أكدت بأنه لا عودة إلى الوراء، قائلة (نحن لا نسعى إلى

عضوية جزئية في الاتحاد الأوروبي، أو عضوية منتسبة في الاتحاد الأوروبي، أو أي شكل من الترتيبات التي تتركنا ما بين داخل وخارج الاتحاد الأوروبي. لن نسعى للتمسك ببعض أوجه العضوية حين نخرج من الاتحاد الأوروبي، كلا المملكة المتحدة سوف تخرج من الاتحاد الأوروبي. ومهمتي هي التوصل الى اتفاق مناسب لبريطانيا في سعينا للخروج منه) إن هذا الإصرار من قبل الساسة البريطانيين على ضرورة الخروج من الاتحاد الأوروبي يدفعنا إلى التساؤل عن إمكانية وجود أسباب أخرى أكثر حيوية لبريطانيا وتدخل في ترتيبات جيوستراتيجية عالمية تتعدى الطموح والتصور الأوروبي.

المطلب الثاني: تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على العملات

تأثرت العديد من العملات بقرار الانسحاب البريطاني من التكتل الأوروبي بعض هذه التأثيرات كانت إيجابية لبعض العملات وأخرى تأثيراتها سلبية على عملات أخرى، نأخذ كمثال عملة الجنيه الاسترليني، اليورو والدولار باعتبارها أهم العملات التي تأثرت بصفة مباشرة بقرار البريكسيت.

1) **اليورو**: تأثر اليورو بشكل سلبي جراء الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي حيث خسر ما يقارب 400 نقطة مقابل الدولار الامريكي منذ استفتاء 2016، هذا الانخفاض صاحبه أيضا تزايد الحركات اليمينية الداعية للانسحاب من التكتل الاوروبي خاصة في دول مثل ايطاليا اليونان هولندا و فرنسا، رغم هذه التغيرات السلبية في اليورو إلا أنه يبقى أفضل حالا من الجنيه الاسترليني الذي كان من أكبر المتضررين؛
2) **الدولار**: شهد الدولار موجة ارتفاع قياسية مقابل العملات الأوروبية منذ استفتاء الانسحاب البريطاني فقد انخفض اليورو/الدولار من 1.14 إلى 1.11 أما بالنسبة للجنيه/دولار فقد انخفض من مستوى 1.50 إلى 1.30 ويرجح ان يبقى هذا يستمر هذا الارتفاع الذي يشهده الدولار الأمريكي مقابل العملات الأوروبية بسبب حالة عدم اليقين التي تمس الاقتصاد الأوروبي منطقة اليورو خاصة والبريطاني على العموم؛
3) **الجنيه الاسترليني**: سجل أدنى مستوى له منذ 31 سنة فهو أكثر العملات المتضررة جراء الانسحاب كما أن مشكلة الديون السيادية للمملكة المتحدة أثرت فيه بشكل مباشر حيث أن هذه الأخيرة تقدر ب 1.72 ترليون جنيه أي ما يقدر ب 90 % من الناتج المحلي الإجمالي هذه النسبة الكبيرة يحوم حولها الشك في إمكانية سدادها في حال ما إذا دخلت المملكة المتحدة في حالة ركود اقتصادي بعد انتهاء فترة المرحلة الانتقالية المتفق عليها ضمن المادة 50 لاتفاقية لشبونة.

كما أن خفض وكالة التصنيف الائتماني stander and poors لتصنيف بريطانيا من علامة AAA إلى AA أثر على الجنيه الاسترليني وعمق من معانته أمام العملات الأخرى خاصة الدولار.

الشكل رقم (02): تسعيرة الجنيه الاسترليني مقابل كل من اليورو والدولار قبل وبعد الاستفتاء 2016-2020

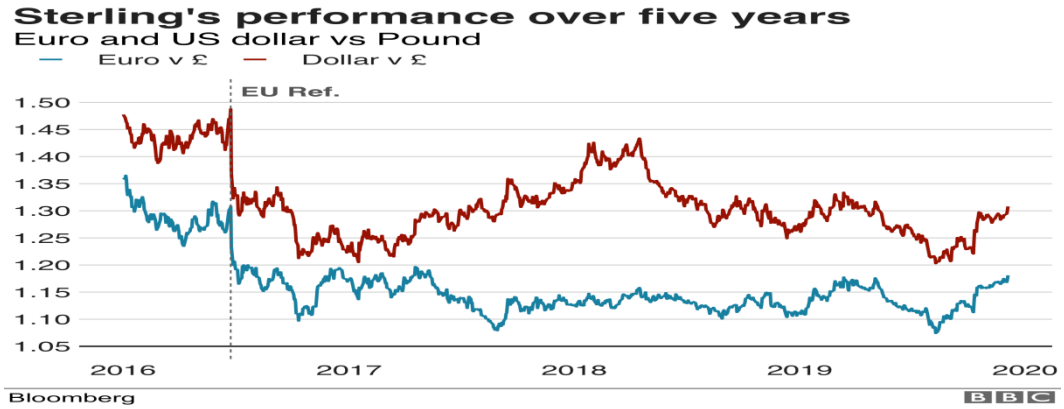

المصدر:

يوضح الشكل أعلاه التغيرات في قيمة الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الامريكي واليورو من سنة 2016 الى سنة 2020 حيث:

- **بالنسبة للجنيه مقابل الدولار:** قبل الاستفتاء كان 1 جنيه يقابله 1.50 دولار مع بداية السداسي الثاني لسنة 2016 انخفض الجنيه بشكل حاد ومتسارع ليصل إلى حدود 1.35 أو أقل مقابل الدولار، استمرت موجة الانخفاض من 2016 لغاية الآن ليصل بذلك إلى 1 جنيه يقابله 1.30 دولار امريكي؛
- **بالنسبة للجنيه مقابل اليورو:** قبل الاستفتاء كان 1 جنية يقابله 1.35 يورو بعدها انخفض كذلك بشكل حاد بسبب استفتاء جوان 2016 ليصل إلى حدود 1.20 يورو، بقي في الانخفاض لغاية الآن ليصل بذلك إلى 1 جنيه يقابله 1.17 يورو أو أقل.

المطلب الثالث: تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على التجارة الخارجية

تعتبر حركة السلع والخدمات مؤشر فعال لمعرفة دور التجـــارة الخارجية في النهـــوض باقتصاد ما، والتغيرات التي تطرأ على حركة هاته المتغيرات هي التي تحدد انتعاش أو انكماش الاقتصاد محل

الدراسة، سنتطرق في هذه الجزئية إلى الاقتصاد البريطاني واقتصاد الاتحاد الأوروبي في ضوء التجارة الخارجية .

أولا: تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد البريطاني (حميد، صفحة 16)

يشكل الاقتصاد البريطاني حوالي 15 بالمئة من اقتصاد الاتحاد الأوروبي وتبلغ الصادرات البريطانية حوالي 20 بالمئة من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الخارج دون احتساب الصادرات البينية مع دول الاتحاد نفسها، بينما تشكل دول الاتحاد سوقا لحوالي 50 بالمئة من الصادرات البريطانية.

من المعروف أنه لا توجد تعريفة جمركية على حركة البضائع والمبيعات بين دول الاتحاد وسيؤثر خروج بريطانيا بشدة على تجارتها مع الاتحاد، في حال لم تتوصل معه إلى علاقة خاصة تمنحها ميزات تجارية معا لأخذ في الاعتباران انفصال بريطانيا عن الاتحاد سيستغرق في حده الادنى عامين وفقا للمادة 50 من معاهدة لشبونة.

في ظل عدم اتضاح الآفاق المستقبلية فيما يخص علاقة بريطانيا بالاتحاد ورغم أن هناك توقعات مطروحة بأن تتوصل بريطانيا إلى اتفاق مع الاتحاد ينظم العلاقة التجارية بينها وبينـــه على غرار النرويج، التي تستفيد من ميزة السوق الواحدة المشتركة دون أن تكون خاضعة لقوانين الاتحـــاد الأوروبي، إلا أنه من المرجح أن لا يوافق الاتحاد الأوروبي على منح هذه الميزة لبريطانيا بعد خروجها منه كما أشارت بعض تصريحات المسؤولين الأوروبيين.

من المتوقع أن تلجا بعض دول الاتحاد وتحديدا ألمانيا وفرنسا باتخاذ اجراءات حمائية ضد الصادرات البريطانية وبالذات المنتجات الزراعية مما قد يدفع بريطانيا باتخاذ نفس الاجراء، هذا من شأنه أن يفقد أوروبا سوقا كبيرة وشريكا اقتصاديا هاما.

1) الصادرات البريطانية:

أ) **السلع:** يمثل الشكل الموالي صادرات بريطانيا من السلع للاتحاد الأوروبي وخارج الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم(03): الصادرات البريطانية (2011-2020)

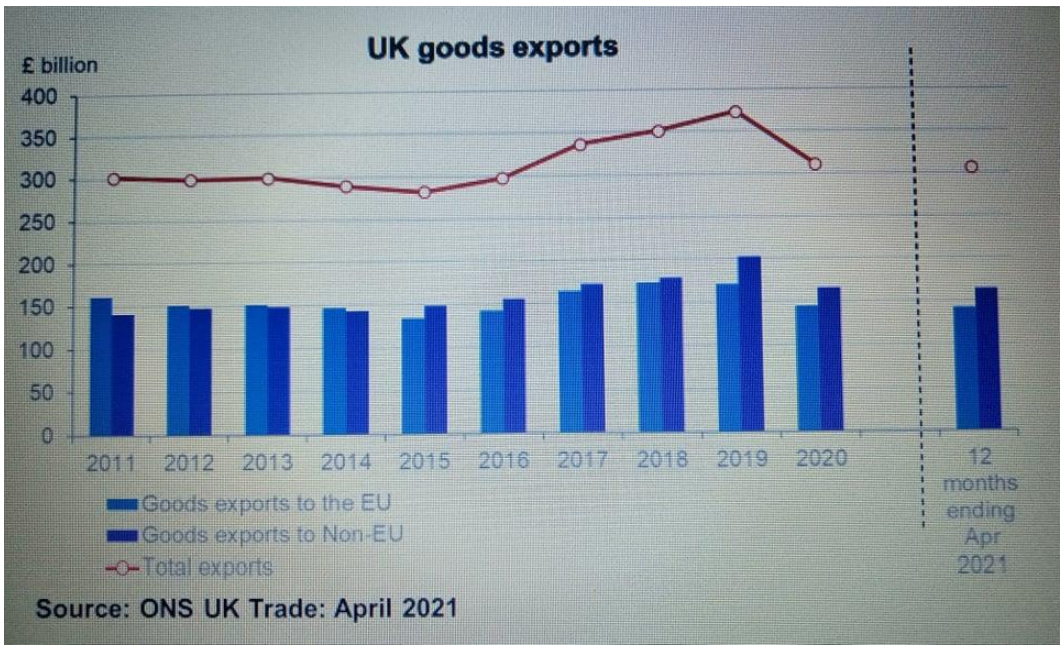

المصدر: ONS UK Trade، تم الاطلاع عليه في: 2020/08/06

حيث نلاحظ أنه يحتوي على 3 متغيرات وهي قيمة الصادرات البريطانية من السلع إلى الاتحاد الأوروبي وقيمة الصادرات البريطانية خارج الاتحاد الأوروبي ومجموع هذه الصادرات من سنة 2011 إلى غاية 2021 هذه الصادرات مقيمة بالمليار جنيه استرليني حيث أنه:

مجموع الصادرات البريطانية من السلع للاتحاد الأوروبي وخارجه منذ 2011 إلى 2015 ثابتة نوعا ما وتقدر 300 مليار جنيه استرليني، هذه الصادرات السلعية أخذت في الارتفاع من 2015 إلى 2019 لتصل بذلك إلى ذروتها والتي تقدر بنحو 370 مليار جنيه استرليني رغم هذا الارتفاع في مجموع الصادرات إلا أنه كان ينحصر من جانب الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي وذلك بسبب استفتاء الانسحاب البريطاني الذي حدث في 2016 حيث أنه كانت هناك مرحلة انتقالية من 2016 إلى 2019 هذا ما سبب الانخفاض الملحوظ في المنحى البياني انحصار الصادرات البريطانية للاتحاد الأوروبي قابله زيادة في صادراتها خارج الاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني، ارتفاع صادرات بريطانيا لم يستمر وأخذ في التناقص منذ 2019 إلى 2021 ليصل إلى 300 مليار جنيه استرليني أواخر شهر أفريل بسبب أزمة كورونا بالإضافة إلى انتهاء المرحلة الانتقالية والتوصل إلى اتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي الذي بقيت الصادرات الموجهة إليه منخفضة.

ب)الخدمات:

الشكل رقم (04): صادرات بريطانيا من الخدمات لكل من الاتحاد الأوروبي وخارج الاتحاد الأوروبي (2011-2020)

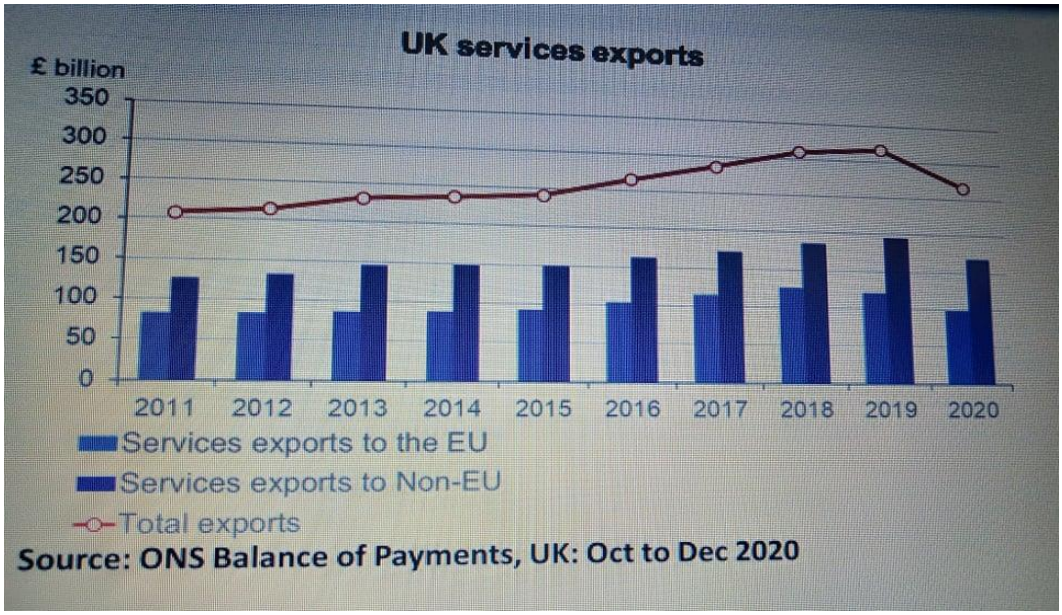

المصدر: **ONS Balance of Payments, UK**، تم الاطلاع عليه في: 2020/08/06

حيث نلاحظ أن المنحنى أعلاه يحتوي على 3 متغيرات وهي قيمة الصادرات البريطانية من الخدمات إلى الاتحاد الأوروبي وقيمة الصادرات البريطانية خارج الاتحاد الأوروبي ومجموع هذه الصادرات من سنة 2011 إلى غاية 2020 هذه الصادرات مقيمة بالمليار جنيه استرليني حيث أنه:

بلغت مجموع صادرات بريطانيا من السلع للاتحاد الأوروبي وخارج الاتحاد الأوروبي ذروتها سنة 2019 حيث قدرت بحوالي 310 مليار جنيه استرليني نلاحظ أن هذه الصادرات الخدمية كانت تتزايد بوتيرة منخفضة منذ 2011 لغاية 2015 ثم بوتيرة أسرع منذ 2015 إلى 2019 وذلك راجع الى انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي أثر على قيمة الجنيه الاسترليني بشكل سلبي وبالتالي أصبحت الخدمات البريطانية جاذبة للمستهلكين الأجانب من خارج الاتحاد ومن داخله حيث نلاحظ أن الصادرات الخدمية الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي أو خارجه قد ارتفعت في هذه الفترة وهذا راجع للأسباب المذكورة سابقا.

انحصرت ذروة مجموع الصادرات الخدمية البريطانية سنة 2020 لتصل إلى حدود 210 مليار جنيه استرليني بسبب انتهاء الفترة الانتقالية لبريطانيا داخل التكتل الاوروبي وانسحابها رسميا منه هذا أدى

إلى اعتماد دول الاتحاد سياسة حمائية ضد الصادرات البريطانية الأمر الذي أدى إلى انخفاض هذه الأخيرة من 120 مليار جنيه تقريبا في 2019 ألى أقل من 100 مليار جنيه سنة 2020، كذلك نلاحظ أن الصادرات الخدمية البريطانية الموجهة خارج الاتحاد تناقصت من 200 مليار جنيه في 2019 الى حوالي 170 مليار سنة 2020 و ذلك راجع إلى أزمة كورونا.

2) الواردات البريطانية

أ) السلع:

الشكل رقم (05): واردات بريطانيا من السلع الآتية من الاتحاد الأوروبي وخارج الاتحاد الأوروبي (2011-2020)

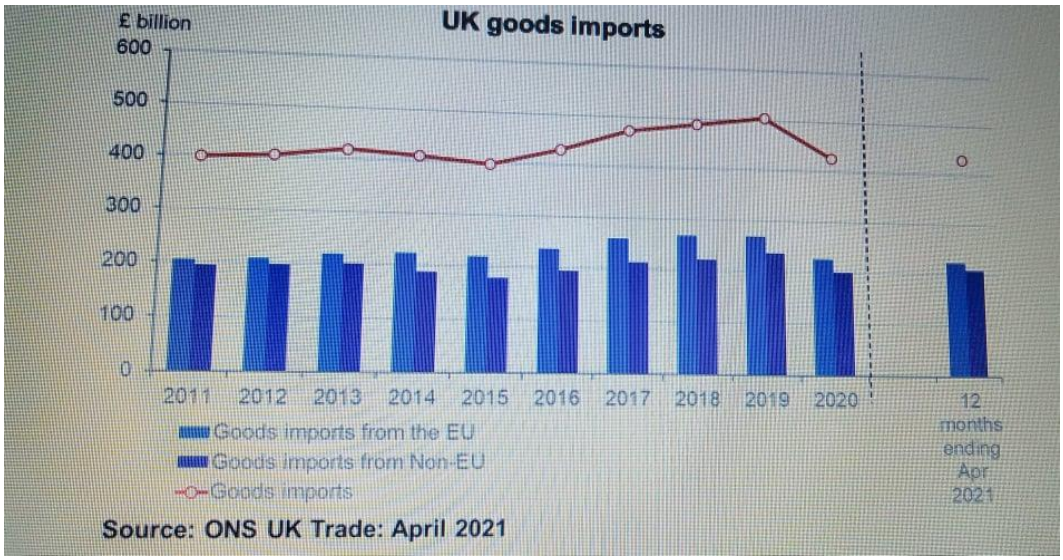

المصدر: ONS UK Trade، تم الاطلاع عليه في 2020/08/06

نلاحظ أنه يحتوي على 3 متغيرات وهي قيمة الواردات السلعية البريطانية من الاتحاد الأوروبي وقيمة الواردات السلعية البريطانية من خارج الاتحاد الأوروبي ومجموع هذه الواردات من سنة 2011 إلى غاية 2021 هذه الواردات مقيمة بالمليار جنيه استرليني حيث أنه:

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن مجموع الواردات البريطانية منذ سنة 2011 إلى سنة 2015 كان شبه ثابت وتقدر بحوالي 400 مليار جنيه استرليني، بعدها عرفت هذه الواردات السلعية ارتفاع من سنة 2015 إلى غاية 2019 بسبب قرار انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هذا الأمر أثر على الصناعات التي كانت مستوطنة في بريطانيا والتابعة للاتحاد الأوروبي، قرار الانسحاب من الاتحاد جعل من هذه الصناعات تنتقل من بريطانيا إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي وبالتالي أصبحت بريطانيا

تستورد هذه المنتجات من الاتحاد الاوروبي هذا الأمر يبينه الشكل البياني حيث نلاحظ بأن الواردات السلعية الآتية من الاتحاد الأوروبي ارتفعت من 200 مليار جنيه سنة 2011 إلى 280 مليار جنيه سنة 2019، صاحب هذا الارتفاع ايضا زيادة في الواردات الآتية من خارج الاتحاد الأوروبي لكن بصورة طفيفة فقط.

بعدها نلاحظ بأن ذروة الواردات السلعية التي وصلت إليها بريطانيا سنة 2019 والتي قدرت ب 500 مليار جنيه استرليني انخفضت سنة 2020 و2021 لتبلغ 410 مليار جنيه وذلك بسبب صدور قرار رسمي على انسحاب بريطانيا من التكتل الأوروبي وأثره على العملة البريطانية، هنا بريطانيا خفضت من فاتورة استيرادها سواء من الاتحاد الأوروبي الذي بلغت وارداتها منه حوالي 210 مليار جنيه سنة 2021 أو من دول خارج الاتحاد التي انخفضت فاتورة استيرداها ايضا من 250 مليار جنيه في 2019 لتصل إلى 200 مليار جنيه سنة 2021 وهذا راجع الى السياسة الانكماشية التي اعتمدتها بريطانيا من أجل إعادة إنعاش اقتصادها وكذلك للتخلص من أثار البريكسيت على الجنيه الاسترليني.

ب)الخدمات:

الشكل رقم(06): واردات بريطانيا من الخدمات لكل من الاتحاد الأوروبي وخارج الاتحاد الأوروبي (2011-2020)

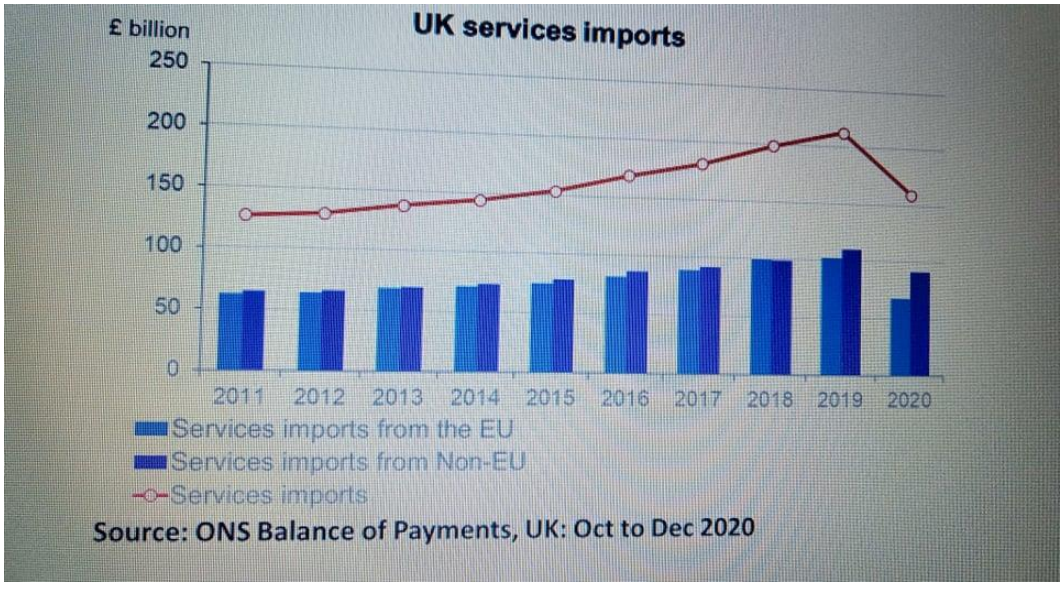

المصدر: ONS Balance of Payments, UK، تم الاطلاع عليه في 2020/08/06

نلاحظ من الشكل أنه يحتوي على 3 متغيرات وهي قيمة الواردات الخدمية البريطانية من الاتحاد الاوروبي وقيمة الواردات الخدمية البريطانية من خارج الاتحاد الأوروبي ومجموع هذه الواردات من سنة 2011 غلى غاية 2020 هذه الواردات مقيمة بالمليار جنيه استرليني حيث انه:

نلاحظ بأن مجموع الواردات الخدمية البريطانية منذ سنة 2011 إلى غاية 2019 ارتفعت بشكل ثابت ومتزايد لتصل بذلك إلى الذروة سنة 2019 حيث قدرت ب 210 مليار جنيه استرليني وذلك راجع إلى هجرة المواطنين التابعين إلى الاتحاد الأوروبي وعودتهم إلى أوطانهم حسب اتفاق الخروج الذي تم بين بريطانيا والتكتل الأوروبي، كذلك هجرة بعض البريطانيون من بريطانيا نحو دول أخرى من العالم بسبب مخاوفهم من تأزم الوضع عقب الانسحاب الرسمي وتأثير السياسة الانكماشية المتبعة في بريطانيا على مستوى معيشتهم.

انخفضت ذروة الانتعاش في الواردات البريطانية من الخدمات من 210 مليار جنيه إلى 150 مليار جنيه سنة 2020 وذلك بسبب سياسة بريطانيا الانكماشية التي اتبعتها كذلك بسبب انسحابها الرسمي من التكتل الاوروبي وبالتالي غلق الحدود مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تأثير أزمة كورونا على التجارة الخدمية بشكل خاص (الانخفاض مس كل من الواردات الآتية من الاتحاد الأوروبي والآتية أيضا من خارج الاتحاد الأوروبي).

ثانيا: تأثير بريطانيا على اقتصاد الاتحاد الأوروبي

من أجل معرفة تأثير البريكسيت على اقتصاد الاتحاد الأوروبي سنتطرق إلى صادرات وواردات الاتحاد من السلع والخدمات من سنة 2014 إلى غاية 2020 ونحاول تحليل التغيرات التي طرأت على حجم التجارة الخارجية خلال هذه المدة.

جدول رقم (04): الصادرات والواردات من السلع والخدمات للاتحاد الأوروبي (2014-2020)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات من السلع والخدمات (نسبة مئوية من ميزان المدفوعات)	44,86	45,79	45,23	46,72	47,32	47,23	43,94
الواردات من السلع والخدمات (نسبة مئوية من ميزان المدفوعات)	41,24	41,70	41,10	42,79	43,88	43,74	40,63

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على https://databank.worldbank.org/home.aspx، تم الاطلاع عليه في: 2020/08/15

من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه والذي يبين النسب المئوية للصادرات والواردات الأوروبية من السلع والخدمات نلاحظ بأنه:

- الصادرات السلعية والخدمية في الاتحاد الاوروبي من 2014 الى 2015 ارتفعت بنسبة 0,93 % يقابلها كذلك ارتفاع في نسبة الواردات السلعية والخدمية في نفس المدة بنسبة 0,24 % وهذا راجع الى انتهاء أزمة الديون السيادية في جميع دول الاتحاد الأوروبي ونجاعة خطة الانقاذ المالي التي تبانها التكتل من أجل التخلص من الازمة الداخلية وانتهاء فترة الانكماش الاقتصادي؛
- من سنة 2015 الى 2016 نلاحظ بأن الصادرات انخفضت بنسبة 0,56 % قابلها انخفاض في الواردات كذلك بنسبة 0,60 % وهذا بسبب بداية بريطانيا التحضير لعقد استفتاء وطني يحدد مصيرها داخل التكتل الأوروبي كما بدأت بعض الدول في تطبيق السياسات الحمائية لاقتصاداتها؛
- من سنة 2016 إلى 2018 نلاحظ انتعاش في صادرات الاتحاد الأوروبي بنسبة 2,09 % يقابلها زيادة كذلك في نسبة الواردات بنسبة 2,78 % وهذا راجع إلى حدوث انتعاش اقتصادي وتطبيق سياسة مالية توسعية في الاتحاد التي ساعدت في الحد من أزمة البطالة والتخلص من العجوزات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء خاصة فرنسا وألمانيا؛
- من سنة 2018 إلى 2020 نلاحظ بأن صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع والخدمات شهدت تغير سلبي حيث انخفضت بنسبة 3,38 % يقابلها كذلك انخفاض في نسبة الواردات بنسبة 3,25 % وهذا بسبب تبني الاتحاد لسياسة مالية انكماشية وتوسيع في الوعاء الضريبي من خلال سن ضرائب أخرى على المواطنين مثل الضريبة التي وضعتها فرنسا على البيئة وكانت احتجاجات السترات الصفراء كرد فعل عليها، الزيادة في الضرائب يقابلها انحصار للقدرة الشرائية للأفراد وبالتالي انخفاض في الواردات. شهد الاتحاد الأوروبي أيضا في هذه الفترة نسبة بطالة مرتفعة بسبب تسريح العمال الأوروبيين الذين كانوا يحوزون على وظائف في بريطانيا وكذلك إلى انخفاض النشاط الصناعي بسبب انتقاله من بريطانيا إلى دول في الاتحاد الأوروبي وأكثر نشاط تضرر هو قطاع السيارات، كذلك جائحة كورونا التي أثرت سلبا على اقتصاد التكتل حيث شهد انكماش 7,5 % في سنة 2020، بالإضافة الى توقف النشاط السياحي في دول الاتحاد بسبب الفيروس.

المطلب الرابع: تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الركائز الأساسية التي يتكأ عليها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، حيث يعتبر مصدرا هاما للتدفقات الأجنبية من العملات المختلفة بالإضافة إلى أنه سبب رئيسي في انتعاش الاقتصاديات وهذا راجع إلى ازدهار مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بسبب استطان الشركات متعددة الجنسيات في بلدان معينة من أجل ممارسة صناعة ما الأمر الذي سيساهم في انتقال الخبرات وكذا المهارات والعمالة الكفؤة.

أولا: صافي التدفقات الخارجة والداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى بسبب البريكسيت سواء الاستثمارات الوافدة أو الخارجة، سنتطرق في هذه الجزئية إلى تحليل هذه الاختلالات عن طريق أشكال بيانية موضحة فيما يلي:

الشكل رقم (07): منحنى بياني يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة والداخلة(ميزان المدفوعات، مليار دولار أمريكي) خلال الفترة (2015-2020):

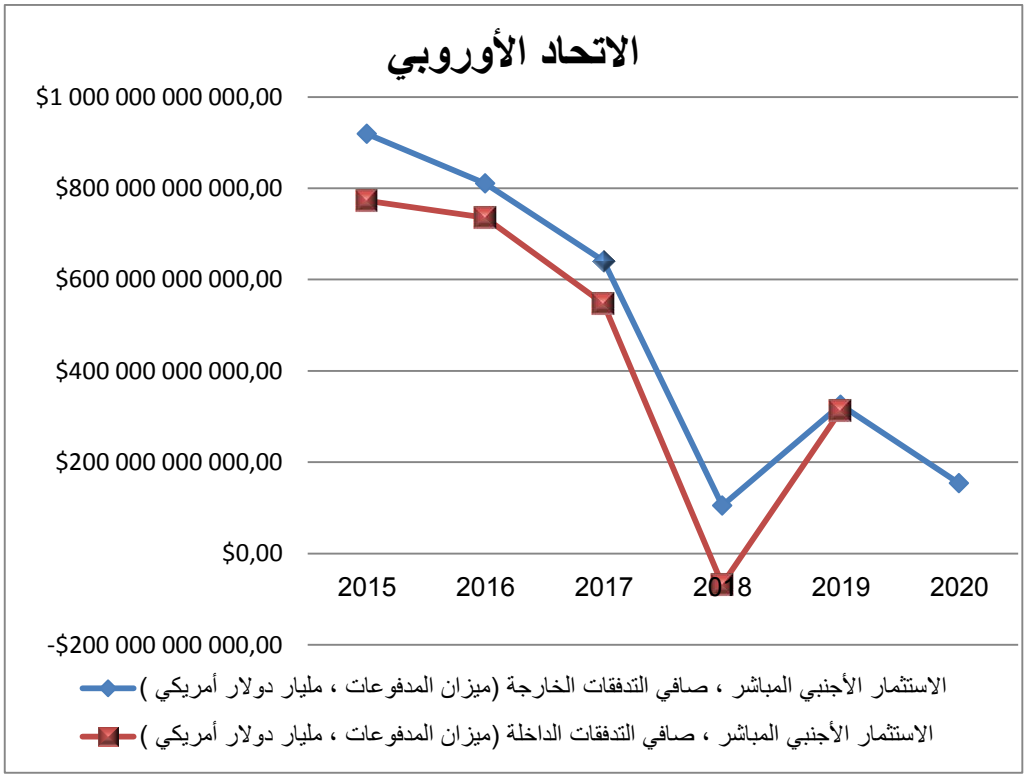

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ب

https://databank.worldbank.org/indicator/BN.KLT.DINV.CD/1ff4a498/Popular-Indicators ، تم الاطلاع عليه في: 2020/08/22

يمثل المنحنى البياني صافي التدفقات الداخلة والخارجة للاتحاد الأوروبي من الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه القيم مأخوذة من ميزان المدفوعات ومقيمة بالمليار دولار أمريكي، نلاحظ من خلال الشكل بأن:

- كلا التدفقين يأخذان نفس المسار أي عندما يتزايد التدفق الداخلي للاستثمار يتزايد معه التدفق الخارجي والعكس صحيح، ومنه نستنتج بأن العلاقة بينها طردية؛
- نلاحظ ان كلا التدفقين للاستثمار الاجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي تشهد انخفاض شديد منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2018 هذا الأمر راجع إلى انخفاض نشاطات الاندماج والامتلاك للشركات متعددة الجنسيات منذ سنة 2015 إلى سنة 2017 الأمر الذي سبب في انخفاض التدفقات الاستثمارية للتكتل الأوروبي، أما العامل الرئيسي للانخفاض سنة 2018 فهو راجع إلى إعادة الشركات متعددة الجنسيات لأرباحها المتراكمة إلى بلدانها أصلية (أمريكا) الأمر الذي جعل من صافي التدفقات الداخلة يسجل أدنى قيمة له في الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للاستثمارات الخارجة فإن سبب انخفاضها راجع إلى القيود الضريبية الجديدة التي فرضت على الاستثمار الاجنبي المباشر.
- انتعاش تدفقات الاستثمار الداخلة والخارجة لسنة 2019 سببه انخفاض أثر الاصلاحات الضريبية وبالتالي زيادة النشاط الاستثماري الوافد والخارج من الاتحاد الأوروبي وزيادة عدد الشركات المتعددة الجنسيات المستوطنة سواء إلى الاتحاد أو من خارج الاتحاد.
- انحصار التدفقات الخارجة للاستثمار الاجنبي المباشر سمة 2020 سببه أزمة كورونا التي اجتاحت العالم وأثرت على جميع المؤشرات الاقتصادية منها الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: الأسهم الاستثمارية

الشكل رقم (08): منحنى بياني يمثل الأسهم الاستثمارية للاتحاد الأوروبي في نهاية سنة 2019

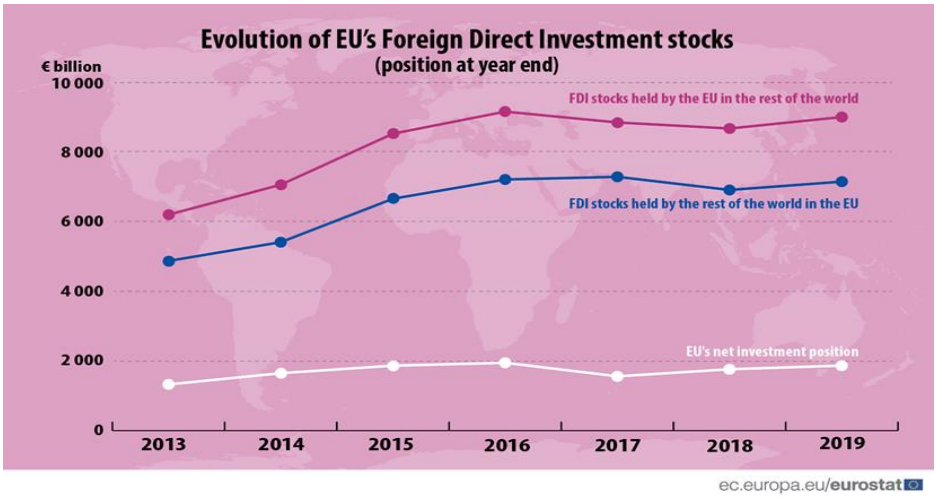

المصدر: **https://ec.europa.eu/eurostat**، تم الاطلاع عليه في: 2020/08/25

بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للأسهم المملوكة في بقية العالم من قبل المستثمرين المقيمين في الاتحاد الأوروبي 8990 مليار يورو في نهاية العام 2019، بزيادة قدرها 3,8 بالمئة مقارنة بنهاية العام 2018، وفي الوقت نفسه بلغت الأسهم الاستثمارية التي يملكها الاتحاد الأوروبي في دول العالم 7138 مليار يورو في نهاية 2019 أي ارتفعت بقيمة 3,496 بالمئة.

ونتيجة لذلك كان صافي وضع الاستثمار في الاتحاد الأوروبي مقابل بقية العالم أعلى مما كان عليه قبل عام، أي 1851 مليار يورو في نهاية 2019 مقارنة ب 1761 مليار يورو في نهاية 2018.

استمرت الكيانات ذات الأغراض الخاصة (SPES) المقيمة في الاتحاد الأوروبي في لعب دور مهم في الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن كان أقل بروزا من العام السابق، في نهاية 2019 مثلوا 48 بالمئة من إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي في الخارج، و57 بالمئة من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر التي يحتفظ بها بقية العالم في الاتحاد الأوروبي مقارنة ب 51 بالمئة و61 بالمئة على التوالي في عام 2018.

الشكل رقم (09): حصة الاستثمار الأجنبي المباشر التي يحتفظ بها الاتحاد الأوروبي في بقية العالم نهاية سنة 2019.

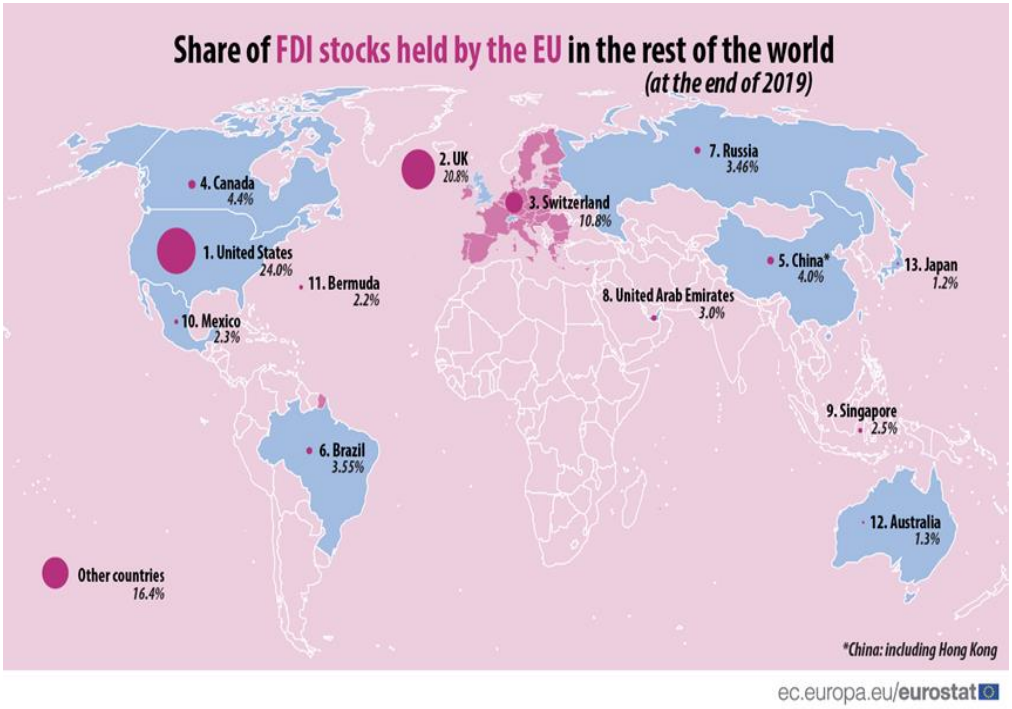

المصدر: https://ec.europa.eu/eurostat ، تم الاطلاع عليه في: 2020/08/25

في نهاية 2019 استوعبت الولايات المتحدة الأمريكية 24 بالمئة من إجمالي مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يحتفظ بها الاتحاد الأوروبي في بقية العالم 2161 مليار يورو، تليها المملكة المتحدة 1875 مليار يورو أي 21 بالمئة، بعدها سويسرا 969 مليار يورو أي 11 بالمئة، ثم كندا 399 مليار يورو أي 4 بالمئة، الصين 362 مليار يورو في هونج كونغ أي 4 بالمئة، البرازيل 319 مليار يورو أي 4 بالمئة، روسيا 311 مليار يورو أي 3 بالمئة وأخيرا الإمارات 271 مليار يورو أي 3 بالمئة.

خلاصة الفصل:

بعد الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي قررت الدول الأعضاء في هذا التكتل الاقتصادي إلى انتهاج سياسات اقتصادية مالية ونقدية جديدة تتماشى مع الأوضاع الراهنة خاصة وأن البريكسيت قد أثر على ميزانية الاتحاد الأوروبي بشكل كبير لأن بريطانيا كانت ثاني أكبر عضو مساهم فيها وبالتالي انسحابها أخل بمصدر من مصادر إيرادات التكتل.

تم الاتفاق بين الدول المتبقية في الاتحاد على توحيد السياسة النقدية فيما بينها وإبقائها تحت سلطة البنك المركزي الأوروبي شرط الامتثال لما يقرره هذا الأخير من إجراءات وقرارات، أما بالنسبة للسياسة المالية فإنها ستصبح خاضعة للسياسة المالية الوطنية لكل بلد عضو لكن مع مراعاة للشروط العامة للسياسة المالية في الاتحاد الأوروبي مثل الدين العام والتضخم...

كل هذه التغيرات كانت نتاج لما أثره البريكسيت على مرونة الاقتصاد الأوروبي من خلال تداعياته على مؤشرات ومتغيرات هامة داخلية وخارجية كانت تلعب دور فعال في الاقتصاد الأوروبي مثل سوق الصرف وأثر البريكسيت على منطقة اليورو خاصة بسبب تزعزع قيمة اليورو، كذلك الأثر على التجارة الخارجية من خلال تراجع صادرات الاتحاد الأوروبي سواء الصادرات البينية أو الخارجية بالإضافة إلى انخفاض واردتها وهذا راجع لانخفاض القوة الشرائية للمواطن الأوروبي، كما أثر البريكسيت أيضا على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سلبي وهو ما تم التطرق إليها سابقا.

خاتمة

الخـــاتمـــة:

يمكن اعتبار التكامل ظاهرة بارزة في العلاقات الدولية، بعدما أدركت مختلف الدول أهميتـــه وضرورته، وبذلك التوجه نحو إنشاء تكتلات في محاولة تحقيق أهداف سياسية، أمنية واقتصادية. ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز وأنجح التجارب التكاملية الاقليمية نظرا للنجاحات التي حققها في مختلف المجالات التي جعلت منه فاعلا مؤثرا السياسة الدولية، مما لا شك فيه أن الاتحاد الأوروبي تعرض لمجموعة من الأزمات آخرها خروج بريطانيا منه.

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو بمثابة تحد قوي للتكتل الأوروبي، لن يؤثر على الاتحاد الأوروبي ككل بل يتعدى إلى بعض دول الأعضاء فيه التي ترتبط اقتصادياتها أكثر ارتباطا ببريطانيا في مختلف المجالات الاقتصادية.

1) اختبار فرضيات:

- **الفرضية الأولى:**

من بين الأسباب المعلنة للانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي وجود خلافات سياسية واقتصادية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي

ساهمت مجموعة من الأسباب والظروف في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كانت أهمهما خلافات سياسية واقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، وذلك من خلال فرض كل من فرنسا وألمانيا كلمتهم في الاتحاد الأوروبي على حساب بريطانيا بالإضافة إلى مساهمتها الكبيرة في ميزانية التكتل دون الاستفادة من هذه الأخيرة بشكل يوازي أو يقارب ما تقدمه للاتحاد، إضافة إلى أسباب أخرى تتمثل في الافتقار إلى الديمقراطية، التحرر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية والتذمر من الرسوم الأوروبية وأزمة اللاجئين التي بدأت تثقل كاهل الحكومة البريطانية هذه الأسباب ككل **تؤكد صحة الفرضية الأولى.**

- **الفرضية الثانية:**

أثر البريكسيت على تنسيق السياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي

وذلك من خلال انتهاج الدول الاعضاء لسياسة نقدية موحدة يسيرها البنك المركزي الأوروبي، أما السياسة المالية تبقى تحت تصرف كل دولة عضو أي ضمن نطاق وطني لكن وفق معايير الاتحاد الأوروبي (نسبة الدين العام، التضخم ...). **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية**

- **الفرضية الثالثة:**

تأثرت أسواق الصرف والتجارة الخارجية وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة سلبية جراء البركسيت.

شهدت أسواق الصرف تدهور حيث خسرت عملة اليورو ما يقارب 400 نقطة مقابل الدولار الامريكي منذ استفتاء 2016، وخلال السنوات الأخيرة انخفضت صادرات الاتحاد الأوروبي بنسبة 3,38 % يقابلها كذلك انخفاض الواردات بنسبة 3,25 %، إضافة إلى ذلك انخفاض التدفقات الأجنبية المباشرة من 8 مليار دولار أمريكي غلى 2 مليار دولار أمريكي وفي سنة2020 بسبب تفشي كوفيد _19 والذي بسببه توقفت كل الأنشطة الاقتصادية في العالم دون استثناء. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

2) نتائج الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلي النتائج التالية:

- تبدأ التكاملات الاقتصادية الدولية في أغلب الحالات في صورة تعاون اقتصادي دولي وتتطور علاقاتها لتصبح أكثر اندماج وتنتهي بانصهار وذوبان الاقتصاديات الأعضاء في ما بينها، هادفة إلى توسيع حجم الأسواق أمام منتجات الدول المتكاملة، زيادة التوظيف والتخفيض من حدة البطالة، إضافة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي للدول المتكاملة. تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وذلك عبر تنسيق السياسات الاقتصادية؛
- تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية يمكن أن يضمن الاستقرار الاقتصادي على المستوى الاقليمي ويجنب وقوع في بعض الأزمات؛
- الاتحاد الأوربي الاقتصادي في صورته القائمة حاليا يمثل مرحلة مهمة من مراحل التكامل الاقتصادي الدولي؛
- إن النجاح الكبير الذي حققه الاتحاد الأوروبي في تنسيق وتطبيق سياساته الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية والمالية والتجارية يعود بشكل أساسي إلى توافر إرادة سياسية لدى القادة الأوروبيين لتفعيل التكامل الأوروبي والتضامن بين الدول الأعضاء؛
- أسباب إجراء الاستفتاء كان جراء للأوضاع السياسية والاقتصادية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي؛
- إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يجعل منه قوة طرد بعدما كان قوة جذب، وبالتالي سوق يخلق حالة من الشك وعدم ثقة بين دول الأعضاء الذي سيفتح المجال أمام ظهور استفتاءات مماثلة لهذه الدول للمطالبة بالانفصال وخاصة بعد جائحة كوفيد-19.

3) التوصيات:

بالنظر إلي النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن أن نضع بعض التوصيات والاقتراحات التي تخدم الدراسة فيما يلي:

- على الدول القوية في الاتحاد الأوروبي عدم ممارسة الضغط على دول الأعضاء الأخرى من أجل عدم تكرار سيناريو بريطانيا؛

- على الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي زيادة مساهمتهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي من أجل تغطية نقص مساهمة بريطانيا فيها؛
- على الاتحاد الأوروبي اتخاذ التدابير اللازمة في سياساته الاقتصادية بعد خروج بريطانيا من أجل تغطية التخفيضات التجارية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

Bibliographie

(https://www.france24.com/ar). (s.d.). Récupéré sur (https://www.france24.com/ar).

blassa, B. (1961). The theory of economic integration. richard.Irwin,ing.home wood,Illinois.

Chantal Dupasquier, J. J. (1997). L'Union Economique et Monétaire Européenne: Generalites et Implications Revue de la Banque du Canada.

F.Machlub. (1977). A History of thought on economic integration. london.

Forowicz, Y. (1995). Economie International . Québec.

GAUTHIER, F. (1992). Relation Economique Internationales . Canada: 2ème Edition Université Laval Saintefoy.

https://sa.investing.com. (s.d.). Consulté le 08 09, 2021, sur https://sa.investing.com/central-banks/european-central-bank

./https://wikiwic.com (26 04, 2021). تم الاسترداد من https://wikiwic.com/.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia. (2010, 12 23). Consulté le 07 19, 2021

https://www.marefa.org/. (s.d.). Récupéré sur https://www.marefa.org/الأوروبي_المركزي_البنك

Larat, F. (2003). Histoire politique de l'intégration européenne 1945-2003. Paris: La documentation française.

lipsey, M. n. (1998). International economic integration "limits and prospects". London: routledge.

Live, R. (2012, مارس 15). *بحث حول الاتحاد الأوروبي في نظرية التكامل والاندماج*. Consulté le 08 10, 2021, sur www.30dz.justgoo.com/t1640

Paul R, K. a. (2012). International Economics: Theory and Policy . New York: Ninth Edition .

Singh, P. (2016, October). IIIT ALLAHABAD MODEL UN CONFERENCE 2016.

أسامة الفولى ,ع .أ .(1998) .أساسيات الاقتصاد الدولي .الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر.

الإمام ,م .م .(2000) .التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق .معهد البحوث والدراسات العربية.

الإمام ,م .م .(2000) .التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق .القاهرة :معهد البحوث والدراسات العربية.

البنا ,س .م .(2005) .الاتجاهات الحديثة في السياسة التجارية .الإسكندرية ,مؤسسةشباب الجامعة .

الحكيم ,ا .ع :www.madariss.fr .Consulté le 08 05, 2021, sur (s.d.) .
https://www.madariss.fr/HG/2eme/Filali_2/UE.pdf

قائمة المراجع والمصادر

الحميد ,ع .ا .(2003) .السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة .القاهرة :مجموعة النيل العربية.

الخضروي ,م .(2002) .اليورو، الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة .القاهرة :مجموعة النيل العربية.

الرحيم ,إ .ع .(2002) .التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي .القاهرة :الدار العربية للطباعة والنشر .

الريس ,م .ع .(2013-2014) .الاتحاد الأوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد القيود والفرص .جامعة الشرق الأوسط :كلية الحقوق والعلوم السياسية.

الطيب ,د .(2004) .التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى .سطيف ,الجزائر.

العربي ,أ .ح .(2013-2014) .التكامل الاقتصادي العربي .ورقلة ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ,الجزائر.

الغندور ,أ .(1970) .التكامل الاقتصادي العربي .القاهرة ,معهد البحوث والدراسات العربية.

المخادمي ,ع .ا .(2009) .التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

المعجم:الرائد :ar-ar/dict/ar/com.almaany.www//:https sur ,2021 ,17 06 le Consulté .(2010) . https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/?c=%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF

المعجم:مالية :com.almaany.www//:https sur ,2021 ,17 06 le Consulté .(2010) . https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/

ايمان ,ت .(2018) .خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي و تاثيره على مستقبل الوحدة الاوروبية .286 , 285 .

بلورغي ,ن .(2013-2014) .تداعيات أزمة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية -دراسة حالة الجزائر .-بسكرة ,الجزائر.

بودخدخ كريم. (2001-2014). *اتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي:بين تحفيز الطلب او تطوير العرض دراسة حالة الجزائر.*

حاتم ,س .ع .(2003) .التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق .القاهرة ,جامعة حلوان.

حميد ,ر .(s.d.) .الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوروبي دراسة في الاسباب و الانعكاسات الامنية و الاقتصادية.

خليل ,ح .(2009) .النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية .بيروت :دار المنهل اللبناني.

درواسي مسعود. (2005-2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي. 48. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر.

دونيو ,ج .ف" .(1973) .السوق المشتركة الاوروبية ."بيروت ,منشورات عويدات ,لبنان.

ذهبي ,ع .ا .(2020) .خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية.

زينب حسين عوض الله .(2003) .العلاقات الاقتصادية الدولية .دار الجامعة الجديدة للنشر.

قائمة المراجع والمصادر

ستيت ,ف .أ .(2004) .التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة .القاهرة ,جامعة حلوان :الدار المصرية اللبنانية .

سعدية ,ق .(2019-2018) .التكتلات الإقليمية كآلية لتحقيق الأمن القومي "دراسة حالة الاتحاد الأوروبي ."تيزي وزو ,كلية الحقوق والعلوم السياسية.

شرار ,ع .ع .(2015) .الاقتصاد الدولي -نظريات و سياسات .-عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع.

شريف ,ع .(s.d.) .السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في اطار النظام الاسلامي.(p. 3) ,.

شقير ,م .ل .(1986) .التكامل النقدي العربي .بيروت ,ندوة متطلبات التكامل النددي العربي :مركز دراسات الوحدة العربية.

عابد ,م .س .(1999) .التجارة الدولية .مصر :مطبعة الاشعاع الفنية.

عابد ,م .س .(1999) .التجارة الدولية .مصر :مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

عائشة ,خ" .(2012-2011) .تاثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة الاتحاد الاوروبي ."جامعة سطيف.

عبد الحكيم ذهبي. (2020). خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بين الاسباب المعلنة و الارتباطات الاطلسية. 613 ,614 , 615.

عبد الحميد ,ع .ا .(2003) .السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة .القاهرة ,مجموعة النيل العربية.

عتيقة ,ط .(1996) .التكامل الاقتصادي حالة اتحاد المغرب العربي .الجزائر.

عفيفي ,س .(1991) .التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم .القاهرة :الدار المصرية اللبنانية.

عفيفي ,س .ح" .(2005) .الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية -التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق ." القاهرة :الدار المصرية اللبنانية .

علاقات بريطانيا والاتحاد الأوروبي من المهد إلى اللحد .(2010). Consulté le 08 10, 2021, sur aljazeera: www.aljazeera.net

عمر ,ح .(1998) .التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر)النظرية والتطبيق .(القاهرة :دار الفكر العربي.

فادية كروي، و بوصبيعة شهيناز. (2016 _2017). *السياسة النقدية غير التقليدية و اشكالية ادارة التدفقات الراسمالية الى الاسواق الناشئة.*

كمال فؤاد ,م .م .(2001) .صنع القرار في الاتحاد الأوربي و العلاقات العربية -الأوربية .بيروت :مركز الدراسات للوحدة العربية.

لموشي ,ز .(2016-2015) .آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي .أم البواقي ,جامعة العربي بن مهيدي ,الجزائر.

محسن ,ا .(2002) .اليورو :الإطار الشامل والكامل للعملية الأوربية الموحدة .القاهرة :مجموعة النيل العربية.

محمد ,ح .ي .(2018-2017) .أثر التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة النافطا .2016-1990المسيلة ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف .

مريم ,ط .(2014-2013) .واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية ."2012-2002"جامعة بسكرة.

مريم ,ط .(2013-2014) .واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية ." 2012-2002"جامعة بسكرة.

مسعود ,د .(2005_2006) .السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر.43 .

مصطفى ,ع .ا .(1999) .الاقتصاد الدولي .الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة.

نسيمة ,ط .(2018) .التكامل الدولي :دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية .بسكرة ,قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

وليامسون ,ج .(1986) .التكامل النقدي العربي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 3.

يوسف ,ج .ا .(2016) .الاقتصاد الدولي .عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع.

يوسف ,ج .ا .(s.d.) .الاقتصاد الدولي .دار الحامد للنشر والتوزيع.

الملخص:

أثار الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي زعزعة في أقوى تكتل اقتصادي عالمي وفي فكرة الاندماج بحد ذاتها، فقد كان الاتحاد الأوروبي يتغنى بمدى صلابته وتماسكه داخليا من جميع النواحي خاصة الاقتصادية منها وذلك من خلال توحيده لسياساته الاقتصادية المالية والنقدية خاصة والتي كانت تظهر للعالم على أنها تتناسب مع جميع السياسات الداخلية للدول الأعضاء، إلا أن البريكسيت أثبت غير ذلك من خلال إعلانه لأسبابه التي دفعته نحو الانفصال، ولا يخفى علينا أن بريطانيا كانت ثاني قوة اقتصادية في التكتل الأوروبي وبالتالي انسحابها أحدث تداعيات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية كأسواق الصرف والتجارة الخارجية وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أثر على تطبيق السياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي بعد البريكسيت .

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، التكامل الاقتصادي، الاتحاد الأوروبي، البريكسيت، آثار الانسحاب.

Abstract:

The effects of the British withdrawal from the European union destabilized the most strongest global economic bloc and the idea of mergers in itself , to the world that it is commensurate with all the internal policies of the member states, but Brexit proved otherwise by declaring the reasons the pushed it towards secession, such as exchange markets, foreign trade, as well as foreign direct investment, and it also affected the application of economic policies in the European union after Brexit.

Keywords: Economic policies, economic integration, European union, Brexit, withdrawal effects.